جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

محاضرات في:

الرقابة والتدقيق البنكي

موجهة إلى طلبة السنة ثانية ماستر، تخصص مالية البنوك والتأمينات

إعداد الدكتورة:

أحمد ميلي سمية

السنة الجامعية: 2026/2025

السداسي: الثالث.

وحدة التعليم الأساسية.

المادة: الرقابة والتدقيق البنكي

الرصيد: 06

المعامل: 03

نمط التعليم: حضوري

أهداف التعليم: تهدف هذه المادة إلى:

- التعرف على مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق؛
- التعرف على آليات الرقابة والتدقيق البنكي.

المعارف المسبقة المطلوبة: المحاسبة العامة، التدقيق

محتوى المقياس:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية والتدقيق البنكي

المحور الثاني: الرقابة الداخلية حول البنوك

المحور الثالث: التدقيق الداخلي والخارجي وعلاقته بالرقابة البنكية

المحور الرابع: طرق وآليات التدقيق والمراقبة التقنية في البنوك

المحور الخامس: معايير التدقيق والمراقبة التقنية في البنوك

المحور السادس: الإجراءات التمهيدية والأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي

المحور السابع: هيئات التدقيق الخارجي للبنوك في الجزائر

المحور الثامن: التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر البنكية

المحور التاسع: الهيئات الدولية للتدقيق والمراقبة التقنية للبنوك

ويتمثل العمل الشخصي للطالب في مراجعة المحاضرات وإعداد البحوث والاطلاع على مختلف المراجع.

فهرس المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
مقدمة	**06**
المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة والتدقيق البنكي	
أولا: الرقابة البنكية	**07**
ثانيا: التدقيق البنكي	**15**
الأسئلة	**19**
المحور الثاني: الرقابة الداخلية حول البنوك	
أولا: مفهوم الرقابة الداخلية	**20**
ثانيا: مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك	**23**
ثالثا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**27**
الأسئلة	**33**
المحور الثالث: التدقيق الداخلي والخارجي وعلاقته بالرقابة البنكية	
أولا: التدقيق الداخلي في البنوك	**35**
ثانيا: التدقيق الخارجي في البنوك	**39**
ثالثا: أهمية التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**47**
الأسئلة	**48**
المحور الرابع: طرق وآليات التدقيق والمراقبة التقنية في البنوك	
أولا: إجراءات المراقبة الداخلية للعمليات البنكية	**49**
ثانيا: مراحل القيام بعملية التدقيق	**51**
ثالثا: أدوات جمع أدلة الإثبات	**53**
الأسئلة	**55**
المحور الخامس: معايير التدقيق والمراقبة التقنية في البنوك	
أولا: مفهوم معايير التدقيق	**56**
ثانيا: معايير التدقيق	**57**
الأسئلة	**65**
المحور السادس: الإجراءات التمهيدية والأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي	
أولا: الإجراءات التمهيدية في عملية التدقيق البنكي	**66**

ثانيا: الأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي	**69**
الأسئلة	**74**
المحور السابع: هيئات التدقيق الخارجي للبنوك في الجزائر	
أولا: رقابة اللجنة البنكية	**75**
ثانيا: رقابة المصالح المشتركة لبنك الجزائر	**78**
ثالثا: رقابة محافظ الحسابات	**82**
رابعا: السلطات الأخرى المساهمة في الرقابة على القطاع البنكي	**84**
الأسئلة	**87**
المحور الثامن: التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر البنكية	
أولا: تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك	**88**
ثانيا: علاقة التدقيق بإدارة المخاطر	**89**
ثالثا: دور التدقيق في الحد من المخاطر البنكية	**91**
رابعا: أنظمة قياس المخاطر والنتائج	**92**
الأسئلة	**96**
المحور التاسع: الهيئات الدولية للتدقيق والمراقبة التقنية للبنوك	
أولا: تعريف الهيئات الدولية للتدقيق	**97**
ثانيا: مهام الهيئات الدولية للتدقيق	**97**
ثالثا: الهيئات المصدرة للمعايير الدولية للتدقيق	**98**
الأسئلة	**103**
الخلاصة	**104**
قائمة المراجع	**105**

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر الرقابة	07
02	أنواع الرقابة	11
03	متطلبات الرقابة البنكية الفعالة	13
04	أهداف الرقابة الداخلية	22
05	أسس التدقيق الداخلي في البنوك	38
06	إجراءات الرقابة الداخلية للعمليات البنكية	51
07	مراحل عملية التدقيق	53
08	معايير التدقيق المتعارف عليها	58
09	خطوات فحص نظام الرقابة الداخلية	67
10	ملخص الإجراءات التمهيدية في عملية التدقيق البنكي	69
11	هيئات التدقيق الخارجي للبنوك في الجزائر	86

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي لأهداف الرقابة	15
02	أنواع التدقيق البنكي	18
03	العناصر الأساسية للرقابة الداخلية في البنوك	25
04	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي	41
05	إصدارات معايير التدقيق الدولية لسنة 2020	61
06	الفرق بين معايير التدقيق الدولية والمعايير المحلية الجزائرية للتدقيق	64
07	تقييم نظام الرقابة الداخلية	67
08	الإجراءات التفصيلية للتدقيق البنكي	72

مقدمة:

تعيش الأنظمة البنكية في السنوات الأخيرة فترة تحول هامة، مرجعها الأساسي الأزمات التي واجهتها وتحرير الأسواق المالية، وبصفة عامة ما يعرف بظاهرة العولمة والشمولية المالية، ولذلك لكي يصبح كل بلد يتعامل في مستوى التطورات عليه أن يمارس سياسة نقدية ومالية لتدعيم نظامه البنكي ومواكبة هذه المتطلبات الجديدة، بالإضافة إلى وجود أنظمة رقابية فعالة على المجال البنكي.

لذلك أصبحت أهمية الرقابة والتدقيق البنكي لا يمكن الاستغناء عنه نتيجة انتشار البنوك والمؤسسات المالية على نطاق واسع، وزيادة حجم معاملاتها وارتفاع درجة المنافسة بينها، بالإضافة إلى تشعب أعمالها، الأمر الذي أدى إلى بروز حاجة متزايدة وملحة أمام إدارة هذه المؤسسات للبحث عن آلية وطريقة تضمن سلامة المركز المالي والمحاسبي لها وتمكنها من تقييم نتاج أعمالها ووضع خططها المستقبلية.

لذا تم إعداد هذه المطبوعة لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص مالية البنوك والتأمينات التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق والرقابة البنكية؛
- التعرف على آليات الرقابة والتدقيق البنكي؛
- التعرف على أهم هيئات الرقابة البنكية في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة البنكية والتدقيق البنكي

لقد أدى النمو في أنشطة البنوك وكبر حجمها، وتعقد العمليات التي تقوم بها إلى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة البنكية وظهور الحاجة إلى وجود التدقيق البنكي كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة.

أولا: الرقابة البنكية

للرقابة البنكية دور هام في ضمان استمرار نشاطات البنوك وسلامة مراكزها المالية، وكذا حمايتها من المخاطر المحتملة مع تحسين الأداء بالكيفية التي تضفي نوع من الفعالية على المنظومة ككل بما يضمن سلامة الجهاز البنكي واستقراره.

1- **تعريف الرقابة:** هي عبارة عن التحقق من أداء العمل وتنفيذ البرامج وفق الأهداف المطلوبة، ووفق القواعد والإجراءات والتعليمات والأوامر التي تصدر من المستويات المختلفة في التنظيم لتنفيذ ما تقدم. فهي أداة يمكن من خلالها التحقق من أن الأهداف والبرامج قد نفذت بالأسلوب المعين، وبدرجة الكفاية المحددة وفي الوقت المحدد للتنفيذ.

من هذا التعريف نستنتج أن الرقابة تتكون من العناصر التالية:

- تحدد المعايير كالأهداف والخطط والسياسات التي تستخدم كمرشد للأداء؛
- تقيس النشاط الحالي كميا كلما أمكن ذلك؛
- تقيم المدخلات والأداء الحالي حسب الأهداف والمخطط والسياسات؛
- تتخذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية.

هذا ما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم (01): عناصر الرقابة

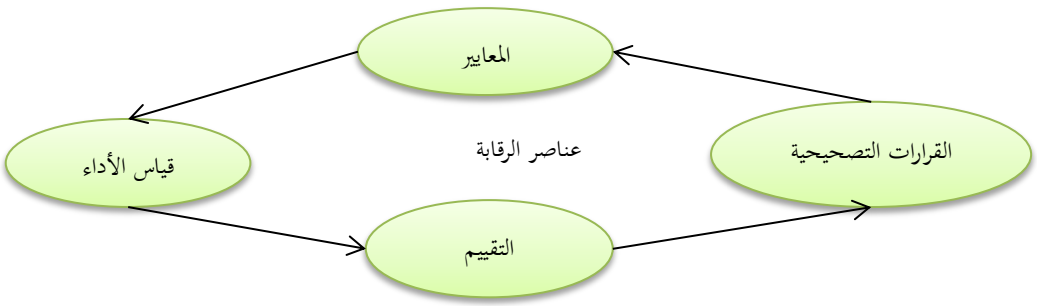

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

2- **تعريف الرقابة البنكية:** هي عنصر من عناصر نشاط الإدارة، ويمكن تعريفها على أنها:

- **التعريف الأول:** هي مجموعة العمليات التي تهدف إلى التأكد من أن تنفيذ العمليات على مستوى البنك تم وفق النصوص القانونية والأنظمة، والتعليمات وكذا التوجيهات الصادرة عن الجهات الوصية.
- **التعريف الثاني:** هي مجموعة الضوابط والقواعد والنظم التي تحكم وتقيد أعمال وعمليات المؤسسات البنكية، وتحقق الحوكمة.
- **التعريف الثالث:** هي تلك الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم البنكية والنقدية والائتمانية المطبقة في البنوك، والتأكد من صحة تطبيقها لأجل تكوين جهاز بنكي سليم وقوي يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويساهم أيضا في التنمية الاقتصادية.

من هذه التعاريف نستنتج أن الرقابة البنكية هي مجموعة من الوسائل التي تتخذها الهيئات الرقابية البنكية من أجل المحافظة على سلامة واستقرار البنوك، وحماية الاقتصاد الوطني من أية أزمات.

3- **خصائص الرقابة البنكية:** تتميز الرقابة البنكية بالخصائص التالية:

- الرقابة على البنوك التجارية هي جزأ لا يتجزأ من العملية الإدارية، تهدف إلى اكتشاف نقاط الضعف والقوة بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء المرتكبة من طرف البنوك، واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وبالتالي فهي ليست وظيفة مستقلة ومنفصلة عن الوظائف الإدارية الأخرى وإنما عملية ولازمة لها؛
- تتصف بالموضوعية، فهي لا تهدف إلى إرضاء رغبات أو دوافع شخصية أو الخضوع لاعتبارات ذاتية، بل تعتمد على معايير وأسس موضوعية، تنطلق من واقع الأمور وتواجه الحقائق بصورة مباشرة؛
- تعمل الرقابة البنكية في تحديد المعايير والقواعد والأهداف والخطط والسياسات التي تستخدم كمرشد للأداء؛
- الرقابة البنكية ليست هدف بل وسيلة لتحقيق هدف يتمثل في الكشف عن الأخطاء والانحرافات، وكذا محاولة تصحيحها وتجنب تكرار وقوعها.

4- **أهداف الرقابة البنكية:** تهدف بشكل رئيسي إلى تخفيض الأزمات والمخاطر وحالات الغش والخطأ في البنوك، وتسهيل اكتشافها والتعامل معها والتنبؤ بها، وبشكل عام الرقابة البنكية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- **الحفاظ على استقرار النظام المالي والبنكي:** من خلال الإشراف على ممارسات البنوك وتجنب مخاطر إفلاسها، وضمان عدم تعثرها.

ب-**ضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي:** من خلال التأكد من جودة الأصول وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك، وتقييم الوضع المالي لها للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بهدف الحفاظ على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

ج- **مراقبة احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية:** حيث يتم متابعة مدى توافق عمليات البنوك والمؤسسات المالية مع الأطر القانونية والتنظيمية الموضوعة، مع فرض العقوبات في حالة الإخلال بها.

د- **حماية حقوق المودعين والمساهمين والدائنين:** حيث يكون البنك في حالة سلامة وملاءة مالية تمكنه من مقابلة سحوبات أصحاب الودائع وتأمين أوضاع البنوك، مما تجعله يمتلك قاعدة معلومات بنكية حول كافة البنوك العاملة في النظام البنكي، وهو ما يمكنه من كشف الأخطاء والتجاوزات، بالإضافة إلى التنبؤ بوقوع الأزمات.

5-خطوات الرقابة البنكية: تنطوي عملية الرقابة على الخطوات الأساسية التالية:

أ- **وضع المعايير:** تمثل أول خطوة في عملية الرقابة، وتعتمد في الواقع على عملية التخطيط، فهي بمثابة وضع الخطط معدلات لمستويات الأداء المراد تحقيقها. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى نوعين هما:

- **المعايير الكمية:** هي المعايير التي يمكن التعبير عنها في صورة رقمية مثل: التكلفة، الوقت، الإيراد، الإنتاجية وغيرها.
- **المعايير النوعية:** هي معايير شخصية، ولا يمكن التعبير عنها في صورة رقمية مثل: التعاملات مع الزبائن، الظهور بمظهر نظيف، كل هذه المعايير الشخصية يختلف تقييمها من شخص لآخر.

ب-**قياس الأداء:** هي الخطوة الثانية من خطوات الرقابة، فهي عبارة عن قياس الأداء الفعلي الذي تم إنجازه ومقارنته بالأداء المعياري الذي يتم وضعه في الخطوة الأولى، وتتيح هذه

الخطوة الحكم على مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط، وكذا الحكم على نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.

كما يلاحظ أن تقييم الأداء ينبغي أن يكشف عن ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- **مدى فاعلية:** التي تنصرف إلى مقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية مسبقا.
- **مدى الكفاءة:** وذلك بتحليل الجانب الوظيفي في المؤسسة (البنك) من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة مسبقا.
- **مدى التطور:** من خلال تقييم مدى قدرة المؤسسة على استيعاب منجزات العلم الحديث، سواء من الناحية التكنولوجية أو الإدارية، ويتم ذلك بفحص النظم والطرق والأساليب التقنية والإدارية داخل المؤسسة.

ج- **اتخاذ الإجراءات التصحيحية:** تأخذ هذه الخطوة غالبا مسارين، المسار الأول هو عدم وجود انحرافات ويحدث ذلك في حالة كون الأداء الفعلي أفضل من المعايير الموضوعة مسبقا أو يساويه. أما المسار الثاني فهو قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية ويحدث ذلك إذا كان الأداء الفعلي أقل من المعايير الموضوعة مسبقا بفرق جوهري.

6- **أنواع الرقابة البنكية:** تنقسم الرقابة إلى أنواع متعددة وفقا للمعيار التي ينظر منها:

أ- **من حيث الجهة التي تقوم بها:** هناك نوعين من الرقابة هما:

- **الرقابة الخارجية:** هي عملية فحص فني محايد من طرف خارج الوحدة الاقتصادية.
- **الرقابة الداخلية:** تتم داخل الوحدة عن طريق إدارة متخصصة لإبراز مجالات ما لا تعرفه الإدارة ويجب أن تعرفه.

ب-**من حيث الوقت التي تتم فيه عملية الرقابة:** تنقسم الرقابة حسب هذا التصنيف إلى:

- **رقابة قبلية:** تتم في مرحلة التخطيط، حيث تهدف إلى تحقيق الرقابة.
- **رقابة أثناء التنفيذ:** تتم أثناء مرحلة التنفيذ، حيث يتحقق فيها الرقابة على التنفيذ لتلاقي تراكم الأضرار أو فوات فرصة لرفع الكفاية وتطويرها.
- **رقابة بعد التنفيذ:** تكون في مرحلة ما بعد التنفيذ، حيث تهدف الرقابة إلى تصحيح الأوضاع التي أظهرتها النتائج النهائية بدراسة أسبابها وتنمية الإيجابي منها.

ج- **من حيث طبيعتها:** تنقسم الرقابة إلى:

- **رقابة محاسبية:** هدفها التأكد من صحة التصرفات المالية ومن أنها تمت وفقا للقوانين والتعليمات.
- **رقابة اقتصادية:** هدفها التأكد من كفاءة التنفيذ وأثاره على مستوى النشاط الاقتصادي.

د- **من حيث نطاق عملية الرقابة:** هناك نوعين من الرقابة هما:

- **الرقابة الكاملة:** هي فحص جميع العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات للتأكد من أن جميع العمليات مفيدة بانتظام وأنها صحيحة.
- **الرقابة الجزئية:** تقوم على أساس الاختبار وهدفها التأكد من صحة حسابا البنك ومدى دلالة قوائمها المالية على نتيجة أعمالها ومركزها المالي، وتتم في هذه الرقابة عن طريق الرقابة الخارجية.

الشكل رقم (02): أنواع الرقابة

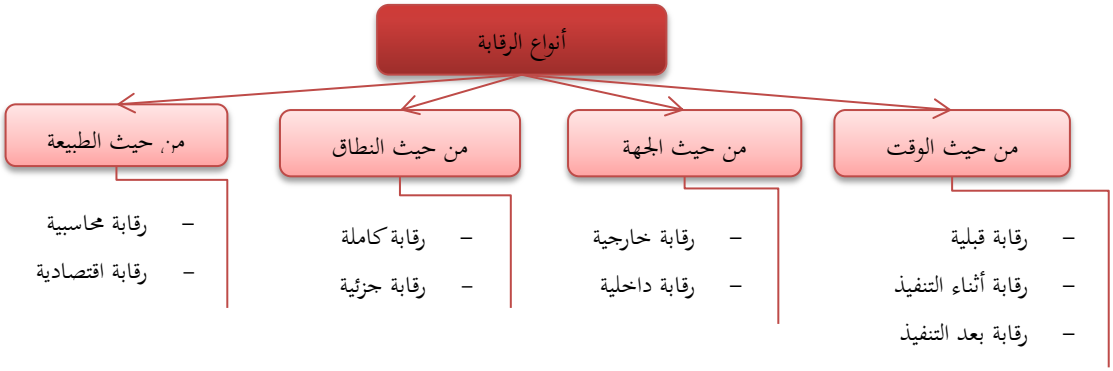

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

7- **أدوات الرقابة البنكية:** تختلف الأساليب والأدوات الرقابية التي يمكن أن تستخدم لتحقيق الأهداف المخططة، وأهم تلك الأدوات:

أ- **الإشراف الإداري:** تهدف تعليماته إلى توجيه الموظفين للعمل السليم، كما يمثل وسيلة لكشف الأخطاء وأسلوب للتوجيه وللتوعية، حيث يشمل الإشراف الإداري على الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرار، والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات، حيث هذا الأخير يكون وظيفته إدارية ترتبط على نحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق أهداف البنك.

ب-**التقارير الإدارية:** يتم من خلالها التعرف على مستوى الكفاءة في التنفيذ وبمقارنته بمعيار الأداء المطلوب والانحراف، ويشترط في هذا النوع من التقارير الدقة والصدق، ومن بين

هذه التقارير: التقارير الدورية، اليومية والأسبوعية، الفصلية والتوجيهية، وذلك من أجل المساعدة في حل بعض المشكلات وعادة ما يركز على العناصر المالية وغير المالية.

ج- **المراجعة الداخلية:** تضم القيام باختيار إلى أي مدى يقوم التنظيم بأداء وظائفه على الوجه الأكمل واكتشاف أوجه النقص لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

د- **الرقابة الميدانية:** من خلال الجولات التفتيشية العامة والخاصة الدورية أو المفاجئة لمتابعة سير العمل والاطلاع على النتائج، وتقييم الأداء والكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها.

هـ- **البيانات الإحصائية:** يتم استخدام الإحصائيات للتعرف على نشاط البنك ومتابعته، بحيث يكون العرض من خلال الرسوم البيانية، الخرائط والجداول.

8- **متطلبات الرقابة البنكية الفعالة:** تستند الرقابة البنكية الفعالة إلى العناصر التالية: (صندوق النقد العربي، 2010)

أ- **التشريعات البنكية:** تتضمن هذه التشريعات تحديد مفهوم البنك الذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع ومنح الائتمان، إضافة لتحديد سلطة الرقابة على البنوك، وهذه التشريعات المتمثلة في:

- تحديد معايير ترخيص البنوك؛
- تحديد المعايير الاحترازية؛
- الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك، وأن تكون عملية الإفصاح عنها مضبوطة بنصوص قانونية؛
- أن تكون صلاحيات السلطة الرقابية معززة بقوانين؛
- توافر أحكام توضح عملية الرقابة على أنشطة البنوك العاملة في أكثر من دولة.

ب-**السلطة الرقابية:** حيث أنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية من خلال النواحي التالية:

- **الاستقلال التنظيمي:** الحرية الكاملة في وضع التنظيمات البنكية والقواعد الاحترازية المنظمة للعمل البنكي.
- **الاستقلال الاشرافي:** تتمتع السلطة الرقابية بالاستقلالية التامة في الاشراف على مراقبة تنفيذ القواعد الاحترازية من قبل البنوك، فرض العقوبات ومنح وسحب التراخيص.

- **الاستقلال المؤسساتي:** يتضمن ترتيبات واضحة في تعيين وفصل كبار الموظفين، تحديد الهيكل التنظيمي وأدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة.
- **الاستقلال الموازن:** هو ما يضمن للسلطة الرقابية حرية تقرير وتعيين الموظفين وتدريبهم. كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة عادة ما تكون البرلمان.

ج- **البيئة القانونية:** إذا يجب أن يعالج الإطار القانوني العناصر التالية:

- البنك من حيث تشكيله، الملكية والتزامات المالكين؛
- حقوق الملكية خاصة الوسائل التي تمكن البنك من حوزة الضمانات مقابل القروض المقدمة؛
- حالات الاعسار المالي للظروف التي تمكن الدائنين من طلب تصفية البنك.

د- **البيئة المحاسبية:** يشمل النظام المحاسبي ما يلي:

- معايير محاسبية متفق عليها من قبل جميع البنوك؛
- الإفصاح على البيانات المالية المدققة؛
- مراجعة مستقلة من طرف المدققين الخارجيين.

الشكل رقم (03): متطلبات الرقابة البنكية الفعالة

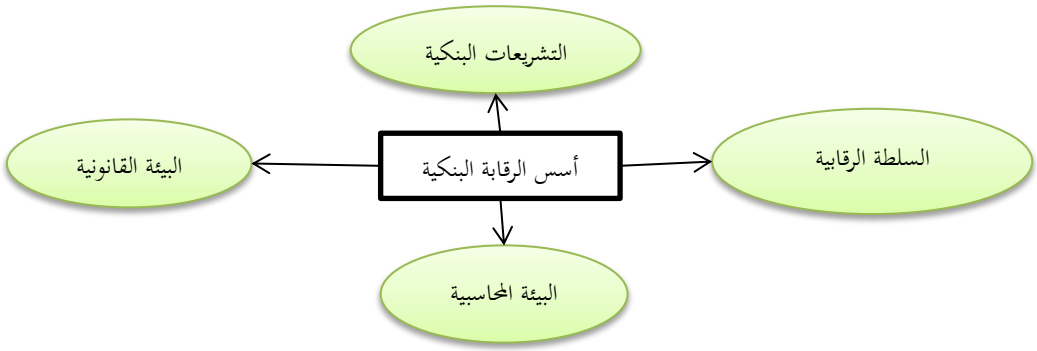

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

9- **أهم القضايا الرئيسية محل الرقابة البنكية:** هناك العديد من القضايا المهمة التي تعالجها الرقابة البنكية كونها تشكل الركائز لمدى متانة وسلامة البنوك هي:

أ- **السيولة:** يعتبر هذا الأمر أساسا للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته، وهناك وسائل رئيسية يقوم بها البنك للحفاظ على مستوى معين من السيولة:

- الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسائر؛

- سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك.

ب-**نوعية الأصول (الموجودات):** القضية الرئيسية في موضوع نوعية الأصول هي مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية الأصول الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل البنوك، لذا يحظى الموضوع باهتمام من قبل السلطات الرقابية لتحديد مدى سلامة ومتانة البنك.

ج- **تركز المخاطر:** يعتبر من أهم أولويات الرقابة على البنوك، على اعتبار أنه كلما كان هناك تركز أكبر كلما ازدادت احتمالية حدوث خسائر، والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم الالتزامات للزبون الواحد أو مجموعة من الزبائن كنسبة من حجم رأس مال البنك هذا من ناحية، أو تحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معين من ناحية أخرى.

د- **الإدارة:** إن مدى نجاح البنك أو فشله بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال البنك خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر.

هـ- **الأنظمة والضوابط:** حتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية وموثوقية بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك، وأن يتم فصل الوظائف ما بين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها.

و- **كفاية رأس المال:** هو كركيزة لامتصاص الخسائر في حال حدوثها، وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك، حيث تم وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجحية لكافة النشاطات البنكية التي يقوم بها البنك، والعمل على الزامه بالاحتفاظ برأس مال كاف لمقابلة خطورة هذه النشاطات.

ز- **الرقابة خارج الحدود:** يتعين على السلطة الرقابية الموحدة والشاملة على المؤسسات على نطاق عالمي وتحديدا في الفروع الأجنبية لهذه المؤسسات وشركائها والشركات التابعة لها. فمن العناصر الرئيسية للرقابة الموحدة هو الاتصال بالسلطات الرقابية الأخرى المعنية، وتبادل المعلومات معها خاصة السلطات الرقابية في البلد المضيف.

ثانيا: التدقيق البنكي

من أجل الحفاظ على سلامة وقوة الجهاز البنكي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية، فرض التدقيق في البنوك نظرا لما يحققه من أهداف مباشرة على مستواه وغير مباشرة على مستوى الاقتصاد ككل.

1- **تعريف التدقيق:** يوجد عده تعاريف للتدقيق نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق بأنه: "عملية منهجية ومنظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".
- **التعريف الثاني:** يعرف بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة للمؤسسة في نهاية فتره زمنية معينة معلومة، ومدى تصورها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة في تلك الفترة. (صديقي، 2014)

لهذا فإن التدقيق هو عبارة عن فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا، حتى يطمئن المدقق من أن التقرير المالي سواء كان تقرير نتيجة المشروع خلال فترة زمنية، أو تقرير عن المركز المالي في نهاية الفترة الزمنية، أو أي تقرير آخر يظهر صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للغرض الذي أعد من أجله هذا التقرير.

2- **أهداف التدقيق:** لقد ساهم التطور التاريخي للتدقيق في تزايد وتعدد أهدافه المختلفة من هدف تقليدي أولي وهو محاولة اكتشاف التلاعب والاختلاس إلى أهداف حديثة وهي حماية المركز المالي للمؤسسة وأصولها وصولا إلى استخدام كبير في استعمال نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن إبراز التطور الحاصل في التدقيق وفق الجدول التالي:

جدول رقم (01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1905-1850	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1933-1905	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	فحص اختباري	درجة الاهتمام بسيطة

1940-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	بداية الاهتمام
1960-1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960-حتى الان	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع	اختباري	أهمية جوهرية للبدء في عملية التدقيق

المصدر: (علي، 2002)

لقد تغيرت النظرة العلمية للتدقيق اعتبارا من سنة 1897 عندما قرر القضاء الانجليزي أن عملية اكتشاف الأخطاء والغش ليس هو الهدف الوحيد للتدقيق، حيث لا يعد المدقق بمثابة جاسوسا أو بوليسيا سريا وعليه تتمثل أهداف التدقيق في الأهداف التالية:

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة والسجلات وتقرير مدى الاعتماد عليها؛
- اكتشاف بقدر ما يوجد في الدفاتر من أخطاء محاسبية أو غش؛
- التقليل من فرض الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمؤسسة وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.

أما الأهداف الحديثة أو المتطورة التي أصبح التدقيق يقوم بتحقيقها هي:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها والتأكد من مدى تحقيق الأهداف وتحديد كافة الانحرافات وأسبابها وطرق المعالجة لها؛
- تقييم نتائج الدورة وفقا للأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية وذلك بالاقتصاد في التكاليف في كافة النواحي؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع.

3- **تعريف التدقيق البنكي:** هو عبارة عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات، وكذا الحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصا انتقاديا منظما من أجل الخروج برأي فني محايد عن دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي للبنك في نهاية فترة زمنية معلومة، أو مدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة. (صديقي، 2014)

4- **أهمية التدقيق البنكي:** تكمن أهم مبررات الاعتماد على التدقيق البنكي في العناصر التالية:

- تحتفظ البنوك بقدر هائل من العناصر والأدوات والأصول المتداولة الواجب حمايتها ماديا؛

- خصائص السيولة النقدية تجعل البنوك عرضة للتلاعب والاختلاس وغسيل الأموال، وهذا ما يستدعي إلى تطبيق إجراءات تشغيلية رسمية ورقابة داخلية صارمة، وتدقيق خارجي يؤكد ذلك؛
- تعمل البنوك عادة بدرجة عالية من الرفع المالي، مما يجعلها عرضة لأحداث اقتصادية سلبية وعرضة لخطر الإفلاس ومخاطر المركز المالي؛
- تعتمد البنوك بشكل جوهري على الودائع الجارية كمصدر تمويل رئيسي، وبالتالي فإن فقدان الثقة فيها يجعلها عرضة لمخاطر السيولة؛
- يكون البعض وكيلا في بعض الأصول، وهذا يتطلب ضرورة وجود رقابة داخلية صارمة ورقابة خارجية مستقلة تضمن للمودعين حماية أموالها؛
- يستدعي تداول الأوراق المالية المعقدة إلى وجود إجراءات مناسبة لذلك.

5- **أهداف التدقيق البنكي:** يسعى التدقيق البنكي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف، ومراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية البنكية؛
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات البنك وإجراءاته؛
- حماية أصول البنك ومنع الغش والأخطاء، واكتشافها إن وقعت؛
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر وبدقة عن الواقع؛
- التأكد من مدى تطابق العمليات البنكية مع معايير النشاط البنكي المتفق عليها؛
- القيام بمراجعة منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة، ورفع تقارير النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا؛
- إبداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج العمليات البنكية، ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.

6- **أنواع التدقيق البنكي:** يمكن تقسيم التدقيق إلى عدة تقسيمات منها: حسب مدى الفحص، حسب حدود التدقيق، حسب هدف التدقيق، حسب توقيت التدقيق، حسب القائم بالتدقيق، وأخيرا حسب درجة الالزام. والجدول التالي يوضح هذه الأنواع:

الجدول رقم (02): أنواع التدقيق البنكي

التبويب حسب		التوضيح
مدى الفحص	**شامل**	كفحص جميع مستندات الإيداع والسحب للتأكد من انتظامها.
	اختياري	كفحص عينة من المفردات (الفواتير، شيكات، أوراق تجارية، وغيرها) ليتم تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه العينة.
حدود التدقيق	**كامل**	هو الفحص غير المحدد النطاق للوثائق الثبوتية لجميع العمليات البنكية.
	جزئي	يتم التركيز على فحص بعض العمليات البنكية كفحص الحساب الجاري.
هدف التدقيق	**إداري**	تقييم الهيكل التنظيمي خاصة كفاءة العلاقة القائمة بين إدارة المقبوضات وإدارة المدفوعات.
	عملياتي	كتقييم كفاءة وفعالية الأنشطة المتعلقة بطرق وكيفيات منح الائتمان.
	مالي	كالتحقق من صحة التسجيل المحاسبي للعمليات البنكية.
توقيت التدقيق	**نهائي**	يكون بعد ترصيد الحسابات البنكية وغلق كافة الدفاتر المحاسبية.
	مستمر	فحص المستندات والتحقق من الحسابات بشكل دوري للعمليات البنكية.
القائم بالتدقيق	**داخلي**	هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء المالية أو الإدارية.
	خارجي	هو تدقيق يقوم به شخص مستقل عن إدارة البنك.
درجة الالزام	**الزامي**	هو التدقيق الذي يلزمه القانون فيما يخص التحقق من صحة الحسابات السنوية كالتحقق من صحة حـ /11، وحـ /10 الخزينة.
	اختياري	يتم بطلب من الإدارة دون الزام قانوني كتقديم استشارات لتطوير نظام الرقابة الداخلية البنكية، التصنيف الائتماني.

المصدر: (خالد أمين عبد الله، 2007)

الأسئلة

السؤال الأول: ما الفرق بين التدقيق البنكي والرقابة البنكية؟

السؤال الثاني: ما الفرق بين التدقيق البنكي الالزامي والتدقيق البنكي الاختياري؟

السؤال الثالث: اشرح كيف يكون التدقيق عملياتي؟

السؤال الرابع: ما الفرق بين الرقابة في المؤسسة والرقابة في البنوك؟

السؤال الخامس: كيف يتم ضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي؟

السؤال السادس: تنطوي عملية الرقابة البنكية على خطوات أساسية ومهمة، فما هي هذه الخطوات مع الشرح؟

السؤال السابع: تصنف الرقابة البنكية من حيث الوقت إلى ثلاثة أنواع، أذكرها موضحا ما يميزها عن بعضها؟

السؤال الثامن: ما الفرق بين الرقابة المحاسبية والرقابة الاقتصادية؟

السؤال التاسع: فيما تتمثل أهمية التدقيق البنكي؟

المحور الثاني: الرقابة الداخلية حول البنوك

تعتبر الرقابة الداخلية في البنوك بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ذاتية ينبغي القيام بها في كافة مستويات النشاط البنكي، حيث تعتبر نظام لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل مجلس الإدارة، الذي تقع عليهم مسؤولية إقامة نظام رقابة داخلية فعال والمحافظة على سلامته من خلال توفير بيئة سليمة وملائمة تضمن تحسين الأداء في البنوك.

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة الخط الدفاعي الأولي الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة بصفة عامة.

1- **تعريف الرقابة الداخلية:** هناك عدة تعاريف للرقابة الداخلية أهمها:

- **التعريف الأول:** عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها عملية يتم تنفيذها من خلال خطة تضعها الإدارة وموظفين آخرين لتوفير تأكيد معقول بتحقيق الأهداف المتعلقة بمصداقية التقارير المالية للمؤسسة المتمثلة في الخطط والسياسات والإجراءات والتصميم المنظم والأمن المادي لجميع أجزاء عملية الرقابة الداخلية. (خالد أمين عبد الله، 2012)
- **التعريف الثاني:** عرفتها لجنة الهيئات الراعية على أنها عملية يقوم بها مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وغيره من الأفراد، ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع، بالإضافة إلى إعداد التقارير موثوق بها والامتثال إلى القوانين الموضوعة من قبل الإدارة.
- **التعريف الثالث:** عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية على أنها نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المسؤوليات، وهو يشمل مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات والأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة، كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية، ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة ويمكنها من الأخذ في الاعتبار وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية من جهة أخرى.

لذلك فإن الرقابة الداخلية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والسياسات التي تضعها أي مؤسسة لضمان تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية والامتثال للقوانين، وتوفير مستوى معقول من الثقة ودقة تقاريرها، كما تشمل تقييم المخاطر وتطوير أنشطة الرقابة، توفير المعلومات والاتصال الفعال ومراقبة وتقييم النظام بشكل مستمر.

2- **أهداف الرقابة الداخلية:** تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (خالد أمين عبد الله، 2012)

أ- **تنفيذ العمليات التشغيلية بشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي وفعال ومؤثر:** حيث تكون العمليات التشغيلية متناسقة مع المهام التي تقوم بها المؤسسة. ويقصد بالنظامية هو أن تكون منظمة جدا وممنهجة. أما الشكل الأخلاقي فإنه يتعلق بالمبادئ الأخلاقية، حيث أصبح من الأمور المؤكدة كثيرا والتي تمنع التلاعب والفساد والكشف عنهم. والجانب الاقتصادي هو ألا تتسبب العمليات التشغيلية عن ضياع أو تلف المال أو تبذيره وذلك بالحصول على القدر المناسب من الأصول بالنوعية المناسبة واستلامها في الوقت والمكان المناسبين بأقل التكاليف.

بينما تشير الفعالة إلى الأصول المستخدمة في تحقيق الأهداف، أي الحد الأدنى من الأصول الداخلة في الإنتاج لتحقيق كمية ونوعية محددة من المنتجات. أما أثر العمليات التشغيلية فهو يشير إلى تحقيق الأهداف أو إلى أن حجم الإنتاج يتفق مع الأهداف الموضوعة أو أنه يعادل الأثر المطلوب لذلك النشاط.

ب-**استيفاء التزامات محاسبة المسؤوليات:** يتحقق ذلك بتطوير والاحتفاظ بالمعلومات المالية وغير المالية على أن تكون موثوقة وذات الصلة، وكذلك بالإفصاح العادل عن تلك المعلومات في تقارير دورية يتم تقديمها إلى المستفيدين ذوي العلاقة. وقد تتعلق المعلومات غير المالية باقتصاديات وكفاءة وفعالية السياسات وعمليات التشغيل.

ج- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها: أي تتبع العديد من القوانين واللوائح.

د- تفادي خسارة الأصول.

كما أن الشكل التالي يوضح تلك الأهداف.

الشكل رقم (04): أهداف الرقابة الداخلية

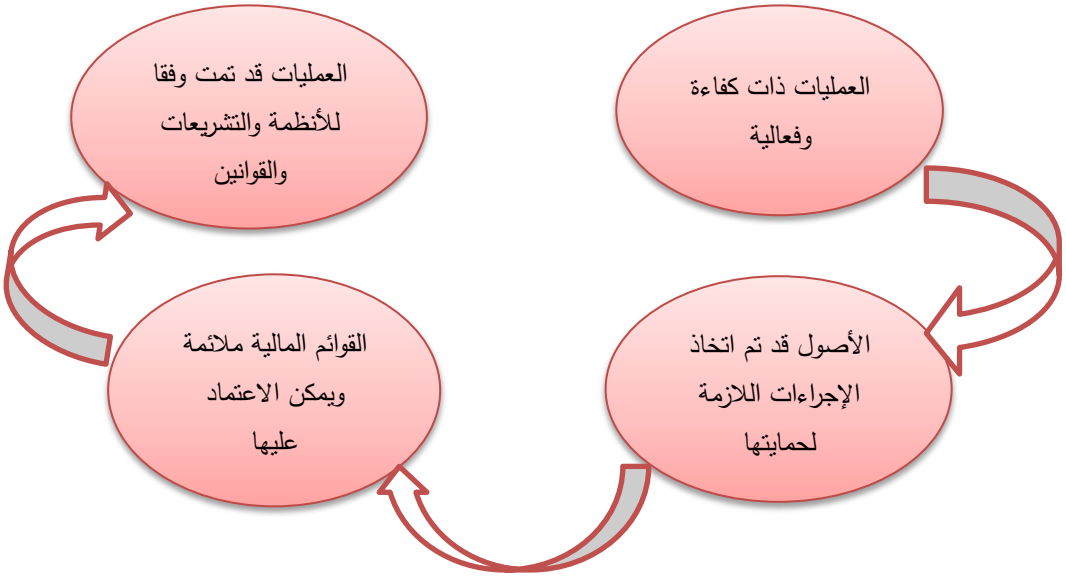

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

3-شروط الرقابة الداخلية الفعالة: هناك شروط إذا تحققت فإننا نستطيع القول بأن الرقابة الداخلية تساهم وبشكل مباشر في تحسين أداء المؤسسة، وتتمثل في:

أ- **الملائمة:** على المؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها، فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد، والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم.

ب-**المرونة:** يقصد بالمرونة مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، حيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها.

ج- **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، بالإضافة إلى معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد.

د- **الموضوعية:** حيث أنه يكون المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وألا يكون خاضعا لمحددات واعتباراته شخصية مهمة جدا، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية من جهة، وعلى القائمين بمختلف

الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير المالية وإيصالها في الوقت المحدد من جهة أخرى.

ثانيا: مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك

تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة إدارية تسعى لجعل الحوادث تتوافق مع الخطة المرسومة، فهي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المرادة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تدليلها في أقصر وقت ممكن.

1- **تعريف الرقابة الداخلية في البنوك:** تعرف الرقابة الداخلية على أنها:

- **التعريف الأول:** هي عملية تتأثر بالإدارة العليا وأفراد آخرين صممت لتحقيق الأهداف الخاصة بكفاءة وفاعلية الأداء مع التطابق والسياسات المقررة مدعومة بثقة في القوائم المالية.
- **التعريف الثاني:** هي وحدة متكاملة ومترابطة تتكون من مجموعة من العمليات والوظائف الفرعية التي تترابط وتتفاعل مع بعضها، وخلق رقابة كافية والوصول إلى تأكيد معقول بأن الأهداف الموضوعة سوف تتحقق بكفاءة وفعالية.

لذلك تسعى الرقابة الداخلية في البنوك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنظيم البنك لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات؛
- حماية أصول البنك من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالبنك؛
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية؛
- تقييم المخاطر.

كما نصت المادة 03 من نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على أن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تتشكل من مجموعة العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف بشكل مستمر إلى ضمان العناصر التالية: (النظام رقم 11-08، 2011)

- التحكم في النشاطات، والسير الجيد للعمليات الداخلية؛
- الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية؛

- احترام الإجراءات الداخلية؛
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين؛
- الشفافية ومتابعة العمليات البنكية؛
- موثوقية المعلومات المالية، والحفاظ على الأصول؛
- الاستعمال الفعال للموارد.

2- **أنواع الرقابة الداخلية في البنوك:** ترتكز الرقابة الداخلية على المرتكزات التالية: (رواين، 2024)

أ- **الرقابة الإدارية:** تتضمن السياسات والخطط التنظيمية، والسجلات التي تكون متعلقة باتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ العمليات الإدارية، حيث تهدف هذه الأساليب إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتدريب العاملين وتنمية روح الالتزام، بالإضافة إلى تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية للمؤسسة. ومن أهم إجراءاتها: الموازنة التخطيطية، نظام التكاليف المعيارية، الإحصائيات والرسومات البيانية، التقارير الدورية، البرامج التدريبية للعاملين.

ب-**الرقابة المحاسبية:** تتمثل في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول، وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية، ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات البنك مع الأصول الموجودة فعلا في أقسام البنك المختلفة، وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالبنك مسؤولة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية تهدف إلى حماية الأصول، وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها. ومن أهم إجراءاتها:

- تحديد المسؤوليات المالية والفصل بين المصالح المتعارضة في الأقسام المالية؛
- استخدام نظام القيد المزدوج؛
- عمل موازين مراجعة دورية للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات خلال فترة إعداده؛
- إعداد مذكرة تسوية البنك وبشكل دوري ومنتظم ولفترات قصيرة؛
- نظام سليم لجرد أصول وممتلكات البنك وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

3- **عناصر الرقابة الداخلية في البنك:** يمكن تلخيص أهم عناصر أو مكونات الرقابة الداخلية التي تختص بها الأنشطة البنكية في الجدول التالي.

الجدول رقم (03): العناصر الأساسية للرقابة الداخلية في البنوك

العنصر	الملاحظة
محيط (بيئة) الرقابة	- **المحيط الخارجي:** إن المخاطر المعتبرة التي تواجهها البنوك، والمسؤوليات التي تتحملها اتجاه زبائنها، أدت بالسلطات العمومية إلى وضع قواعد خاصة تنظم الأنشطة البنكية والمالية من بينها: ✓ الرقابة الدائمة والمستمرة من قبل لجنة مراقبة البنوك؛ ✓ الخضوع لمراجعة خارجية من قبل محافظ الحسابات أو أكثر؛ ✓ احترام القواعد الاحترازية المرشدة لتسيير عقلاني للبنوك. - **المحيط الداخلي:** لا يمكن القضاء على المخاطر كليا من الوجود البنكي، غير أن إعداد نظام سليم وتحديد واضح للمخاطر المحيطة بالأنشطة البنكية، وكذا تسيير عقلاني لها سيساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة.
تقدير المخاطر البنكية	التي تكون ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وتبقى درجة هذه المخاطر، والإجراءات المتخذة للتخفيض منها تعود أساسا إلى فعالية أنظمة الرقابة التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل في المحيط.
النظام المحاسبي البنكي	يقوم على مجموعة من العناصر أهمها: - **المجموعة المستندية:** هي جميع الوثائق التي يستخدمها البنك لتسهيل وتسريع ومراجعة العمليات البنكية. - **المجموعة الدفترية:** هي الدفاتر التي تستعملها البنوك لتسجيل العمليات في دفتر دليل الحسابات. - **دليل الحسابات:** هو أداة لتصنيف العمليات البنكية المختلفة في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة.
إجراءات رقابية	تتضمن العناصر التالية: - **تحديد واضح للأهداف:** غالبا ما تحدد من قبل الإدارة العامة للبنك. استعمال دليل الإجراءات: يعتبر وسيلة فعالة للتحكم في العمليات وتنفيذ صحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطر. الفصل بين الوظائف: أي الفصل بين كل من: ✓ مهام التصديق والتصريح: التي غالبا ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة. ✓ مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات البنكية: المحاسبة، الخزينة، وغيرها. ✓ مهام المراقبة والتدقيق في العمليات والإجراءات: هي الرقابة الذاتية غير أنه قد تتلاشى هذه الخاصية الفصل بين الوظائف لدى البنوك التي تستدل بنظام آلي لتنفيذ عملياتها. - **تبرير الحسابات:** من خلال إيجاد نظام يفسر حقيقة في البنك بشكل يجنبه تحمل المخاطر المتمثلة في: احتوائه على حسابات غير مبررة والتي يستدعي

	تحويلها مع مرور الزمن إلى ربح أو خسارة. بالإضافة إلى استعمال الأرصدة غير المبررة في عمليات نصب واحتيال. - **مراجعة داخلية فعالة:** التي تضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك. - **كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:** يعطي للرقابة الداخلية ضمانا مزدوجا من خلال: ✓ **تقدير النتائج:** الذي يسمح للبنك بمعرفة سير أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسيير. ✓ **تحسين النتائج:** أي يضمن هذا النظام الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة، تحسين المردودية، الكشف السريع لأخطاء التسيير والتكيف مع المحيط وتغيراته. - **مؤهلات وكفاءة الأفراد:** يستند النشاط البنكي على كفاءة الموظفين والأعوان. - **التدقيق المحاسبي:** إذ أن كفاءة نظام المعلومات يعتمد بقدر كبير على كفاءة الوظيفة المحاسبية والمالية في البنوك.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (هلا، 2017)

4- **أدوات الرقابة الداخلية في البنوك:** تتمثل في الأجهزة التي تقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وهي: (رواين، 2024)

أ- **الضبط الداخلي:** يعتبر من أهم الأدوات الرقابية التي تساعد على تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية في البنك وعلى تحقيق أهدافها، فهو يعبر عن مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي يتم وضعها بهدف التأكد من تنفيذ الأعمال وفقا للقواعد والمبادئ واللوائح المعمول بها في البنك، بالإضافة إلى كشف الأخطاء أو الانحرافات بهدف تصحيحها وعلاجها والمساعدة في تطوير أسس تنفيذ الأعمال المختلفة، وتحسين مستوى أدائها. تعتبر هذه الإجراءات والترتيبات كقواعد وأسس للضبط الداخلي وتنقسم إلى:

- **قواعد وأسس عامة:** يتم وضعها من أجل حماية موارد البنك من أي تصرفات غير مرغوب فيها، ومن أهمها: التأمين على الأصول، الرقابة الوقائية، الرقابة المزدوجة، نظام التفتيش ونظام مراقبة البريد.
- **قواعد وأسس إدارية:** يتم وضعها من أجل تقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات، ومن أهمها: تحديد الاختصاصات لمختلف المستويات الإدارية ولكل فرد،

وضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد الخطوات التنفيذية اللازمة لأداء كل عملية من العمليات التي يقوم بها البنك، بالإضافة إلى تغيير وتبديل الاختصاصات بشكل دوري.

- **قواعد وأسس محاسبية:** يتم وضعها لزيادة فاعلية النظام المحاسبي في مجال الرقابة على أنشطة البنكية، ومن أهمها: التسجيل الدفتري للعمليات من خلال مستندات سليمة، الضبط الحسابي للدفاتر عن طريق مطابقة ما تم تسجيله دفتريا مع أرصدة الحسابات، مطابقة الأصول المسجلة دفتريا مع نتيجة الجرد الفعلي.

ب- **التدقيق الداخلي:** هي أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية، وتتمثل مهامها في إنجاز عمليات الفحص والتقييم وإعداد التقرير للإدارة العليا بمدى صيرورة العمليات، وتجسيد السياسات وتحقيق الأهداف وفق الخطط المرسومة والمعايير المتبعة.

ج- **التدقيق الخارجي:** يتمثل في التدقيق الذي يقوم به المدقق الخارجي بمختلف أنواعه سواء كان مدقق قانوني، تعاقدي، قضائي أو حكومي أو شرعي.

كما نصت المادة 04 من نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على أن جهاز الرقابة الداخلية الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضعه يحتوي على: (النظام رقم 11-08، 2011)

- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- نظام حفظ الوثائق والأرشيف.

ثالثا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

يقع على عاتق إدارة البنك إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، و من مسؤوليتها الحفاظ على هذا النظام و التأكد من سلامة تطبيقه.

1- **تعريف نظام الرقابة الداخلية في البنوك:** تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية، من أهمها:

- **تعريف منظمة الخبراء المحاسبيين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية:** هو مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة، وتحسين الأداء.
- **تعريف لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين:** تشمل الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية، وجميع الطرق والمقاييس المتبعة في المؤسسة، بهدف حماية أصولها و فحص دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين للتمسك بالسياسات الإدارية المرسومة.
- **تعريف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة:** طبقا لنص المعيار الدولي رقم 400 الخاص بالرقابة الداخلية "يحتوي نظام الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية، مجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف الإدارة، لدعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال".

مما سبق نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية هو نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية، واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في البنوك من خلال حماية أصولها وضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية، من أجل زيادة درجة الاعتماد عليها، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

2- **خصائص نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك:** هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي سليم، حتى يتسنى تحقيق الاستفادة المرجوة، من أهم هذه الخصائص العناصر التالية: (رواين، 2024)

أ- **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل بأقل تكلفة ممكنة وبأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، وذلك من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه.

ب-**الموضوعية:** لاشك أن الإدارة المالية تتضمن الكثير من العناصر البشرية، ولكن مسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة، وينبغي أن لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية ولا موضوعية

يؤثر ذلك في الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم، لأن التقارير المقدمة من طرف المراجع يجب أن تكون موضوعية حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كاف عن الوضعية المالية للبنك.

ج- **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات من خلال البيانات المسجلة بالوثائق والسجلات المحاسبية، وأيضا المتابعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للبنك في نهاية الفترة المالية.

د- **المرونة:** يقصد به التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، فإذا استجدت ظروف أدت إلى التغير في الأهداف والخطط الموضوعة فعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية لضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل البنك.

هـ- **التوقيت المناسب:** لابد من توافر نظام سليم لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير عليهم إيصالها في الوقت المحدد، حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا.

و- **التوفير في تكاليف الانحرافات:** الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وبالتالي الحد عن التكاليف الضائعة أو الخسائر المرتبطة به، لذا يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفه. فمثلا شراء نظام الكتروني شديد التطور من أجل عمليات رقابية يمكن ضبطها باستعمال أنظمة بسيطة بأقل التكاليف، لا يعتبر اقتصاديا ما دامت الفوائد المتحصل عليها لا توازي التكاليف.

ز- **الاستمرارية والملائمة:** يقصد به اتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، فعندما يكون حجم البنك صغير يتطلب نظام بسيط، على عكس ذلك عندما يكون حجم البنك كبير يتطلب نظام أكثر تعقيدا وملائمة.

ح- **التكامل:** يقصد به ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضا بين النظم الرقابية المستخدمة.

3- **أهداف نظام الرقابة الداخلية في البنوك:** من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يمكن لنا استخلاص الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام والمتمثلة في: (صديقي، 2014)

أ- **حماية أصول البنك:** تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو حسن نية.

ب-**ضمان دقة البيانات المحاسبية:** يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي لزيادة درجة الثقة فيها.

ج- **الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية:** تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة إلى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة و تجنب نواحي الإسراف في استخدامها، وذلك باتخاذ قرارات داخلية سليمة بناء على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوافرة، بمعنى تنمية وتشجيع الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة.

د- **احترام السياسات الإدارية والالتزام بها:** تتم بلورة أهداف المؤسسة، إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة، ويتم إبلاغها إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، من خلال إصدار أوامر كتابية أو شفوية تقضي الامتثال لها والالتزام بها وهذا من شأنه أن يكفل للمؤسسة تحقيق أهدافها المرسومة.

هـ-**مما يسمح للإدارة بمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعة،** وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للبيانات الموضوعة، كذلك للتعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وتلاعبات، وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

كما نصت المادة 06 من نظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على أن نظام الرقابة الداخلية يهدف إلى: (النظام رقم 11-08، 2011)

- التأكد من مطابقة العلميات المنجزة والإجراءات الداخلية المستعملة للأحكام التشريعية والتنظيمية، وللمعايير والأعراف المهنية والأخلاقية وكذا لتوجيهات هيئة المداولة ولتعليمات الجهاز التنفيذي؛
- التأكد من الاحترام الصارم للإجراءات الداخلية المتبعة في اتخاذ القرار والمتبعة في اتخاذ المخاطر مهما كانت طبيعتها، بالإضافة إلى تطبيق معايير التسيير المحددة من الجهاز التنفيذي؛
- رقابة ظروف تقييم المعلومات المحاسبية والمالية وتسجيلها وحفظها وتوفرها، مع ضمان سير التدقيق المذكور في هذا النظام؛
- التأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال؛
- التأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقررة في أجال معقولة.

4- **مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنوك:** يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لابد من توفر المقومات الرئيسة التالية في نظام الرقابة الداخلية السليم:

أ- **هيكل تنظيمي:** يبين الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسئوليات على الوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة، كما يبين وسائل الاتصال الرسمي بينهما ومستويات الاشراف عليهم. ومن خلاله يتم تحديد المسئوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة منها بحيث تتناسب مع قدرة الفرد الواحد. ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المؤسسة وحجمها ولابد أن يراعى فيه البساطة والمرونة لمراقبة أي تطورات مستقبلية.

ب- **اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة:** يتم ذلك بوصف دقيق لوظائف البنك المختلفة ووضع برنامج مرسوم لتدريب العاملين فيه، بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب للاستفادة من الكفاءات المهنية المتاحة للبنك، كما يجرى وصف كامل وشامل للمؤهلات العلمية والعملية لكل منها، بما يضمن حصول البنك على الموظفين المناسبين للقيام بالعمل مما يساعد على رفع الكفاءة الانتاجية للبك ككل.

ج- **نظام محاسبي متكامل:** من مقومات نظام الرقابة الداخلية السليم كذلك وجود نظام محاسبي متكامل سليم يستند إلى مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المؤسسة. ولكي ينجح النظام المحاسبي في

تحقيق الأهداف المراد تحقيقها منه يجب أن يتميز بالسهولة والوضوح، فضلا عن وجود نظام سليم لحفظ المستندات.

د- **استخدام كافة الوسائل الآلية:** بما يكفل التأكد من مدى صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفتر أو السجلات ويحافظ على أصول المؤسسة من أي تلاعب أو اختلاس.

هـ- **توافر أدوات رقابة مناسبة:** يتوقف نجاح نظام الرقابة الداخلية على مدى توفر أدوات وأساليب رقابة سليمة لإنجاز وتنفيذ الخطط الموضوعة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

5- **معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية للجنة بازل البنكية:** تتوقف هذه الفعالية على ضرورة احترام مجموعة من المبادئ هي:

- أن يكون للرقابة الداخلية أهدافا محددة بدقة ووسائل مناسبة؛
- وجود ارتباط منسق بين وظائف الرقابة الداخلية؛
- أن يمتلك البنك أنظمة لقياس وإدارة المخاطر المختلفة؛
- الفصل الدقيق بين الوظائف ومستوى إشراف ملائم؛
- وجود إجراءات لتطبيق سياسة الرقابة الداخلية؛
- أن يمتلك البنك نظام محاسبي دقيق وموثوق به ليعكس صورة صادقة عنها؛
- وجود لجنة قوية للتدقيق الداخلي؛
- وجود نظام معلومات فعال ومؤمن.

الأسئلة

السؤال الأول: ما الفرق بين المرونة والفعالية؟

السؤال الثاني: كيف يتم حماية أصول البنك؟

السؤال الثالث: لماذا يتم وضع نظام رقابة داخلية في البنوك؟

السؤال الرابع: كيف يتم التحكم في البنوك من قبل نظام الرقابة الداخلية في البنوك؟

السؤال الخامس: ما الفرق بين الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية؟

السؤال السادس: ما الفرق بين الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي؟

السؤال السابع: فيما تتمثل عناصر النظام المحاسبي البنكي؟

السؤال الثامن: ما هي الإجراءات الرقابية الداخلية في البنوك؟

السؤال التاسع: كيف يتم الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية؟

السؤال العاشر: كيف يتم اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة؟

السؤال الحادي عشر: أكمل العبارات التالية بالكلمات المناسبة:

- .....: يكون قادر على الحصول على معلومات صحيحة و..... وكاملة.
- .....: التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم.
- هيكل تنظيمي: توزيع السلطات والمسؤوليات على ..... بالمستويات الإدارية المختلفة.
- .....: أن لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية.
- التكامل: ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع ..... الخاصة بكل الخطط .....
- الاستمرارية و.....: يجب أن يكون النظام متجدد دائما حسب تطور النشاط.
- .....: استخدام نظام جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء و..... قبل وقوعها ومعالجتها.

المحور الثالث: التدقيق الداخلي والخارجي وعلاقته بالرقابة البنكية

أولا: التدقيق الداخلي في البنوك

إن عملية التدقيق الداخلي لها أهمية كبيرة في البنوك، فجميع الدوائر وأنشطة البنك تخضع لعملية التدقيق الداخلي دون استثناء.

1- **تعريف التدقيق الداخلي:** هناك عدة تعاريف أهمها:

- **التعريف الأول:** عرفه معهد التدقيق الداخلي على أنه نشاط استشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، إذ أنه يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال إيجاد طريقة ومنهج صارم لتقييم عمليات إدارة المخاطر ورقابتها. (جمعة، 2009)
- **التعريف الثاني:** عرفه مجمع الأمريكيين الداخليين على أنه نشاط مستقل للتقييم داخل المؤسسة لخدمة الإدارة، ويعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والإدارية، وكذا تقييم الوسائل الرقابية.

2- **أنواع التدقيق الداخلي:** يقسم من حيث الأعمال التي يزاولها المدقق إلى نوعين أساسيين هما:

أ- **التدقيق الداخلي المالي:** يتمثل في الفحص المنظم والكامل للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بها، وذلك من أجل تحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى لتجنب الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير.

ب-**التدقيق الداخلي التشغيلي:** يطلق عليه التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء، ويتمثل في الفحص والتقييم الشامل للعمليات بهدف التأكد من كفاءة وفعالية وملاءمة هذه الوظائف، وإعلام الإدارة إذا كانت العمليات المخططة قد نفذت وفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضا تقييم لمدى كفاءة استغلال الموارد المتوفرة.

3- **تعريف التدقيق الداخلي في البنوك:** هو وظيفة مستقلة داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها، ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم عن طريق التحليل والتقييم وتقديم الوجيهات والاستشارات التي تتعلق

بالفعاليات المختلفة في البنك، للتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك. (خالد أمين عبد الله، 2012)

4- **أهداف التدقيق الداخلي في البنوك:** يسعى التدقيق الداخلي في البنوك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك، وعلى أساس هذا الفحص تتحدد العمق والتفصيل في عملية التدقيق؛
- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والإدارية والتأكد من أنها تسير كما هو مخطط له؛
- التحقق من كفاءة وفعالية الأداء داخل أقسام البنك؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية ويعبر عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛
- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

5- **شروط التدقيق الداخلي في البنوك:** تتمثل أهم شروط تنفيذ تدقيق داخلي فعال في البنك في:

أ- **استقلالية وظيفة التدقيق داخل البنك:** تنفصل كليا عن الوظائف التي هي في صدد مراجعتها.

ب-**شمولية التدقيق:** بحيث يتضمن كل العمليات المحققة.

ج- **مراعاة التنظيم الداخلي لمصلحة التدقيق:** تحضير البرامج الدورية لمتدخل، التأكد من استعمال أوراق العمل، إعداد التقارير بالمستوى وبالشكل المطابق للمعايير مع متابعة مستمرة لتطبيق التوصيات والحلول المقترحة.

د- **اختيار مدققين ذوي كفاءات:** حيث يتوفرون على المؤهلات التالية: مؤهلات في ميدان المراجعة والتدقيق، مؤهلات خاصة بالأنشطة البنكية، مؤهلات تسمح بالتحكم في المعلوماتية ومؤهلات تنظيمية.

6- **أسس التدقيق الداخلي في البنوك:** لتحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي في البنوك يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية.

أ- **الأسس الإدارية:** هي التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة من أجل تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي، وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للبنك، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها؛
- تقسيم العمل، حيث يتم تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، مما تسهل عملية التدقيق؛
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، حيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه؛
- تطبيق الإدارة بالاستثناء، أي الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع، وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب-**الأسس المالية والمحاسبية:** لا بد من مراعاة الأسس التالية:

- **مراقبة السيولة:** احتفاظ البنك بقدر من ودائع زبائنه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- **توفير الأمان:** يعني ضمان حقوق زبائن البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة.
- **تعظيم الربحية:** يتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

الشكل رقم (05): أسس التدقيق الداخلي في البنوك

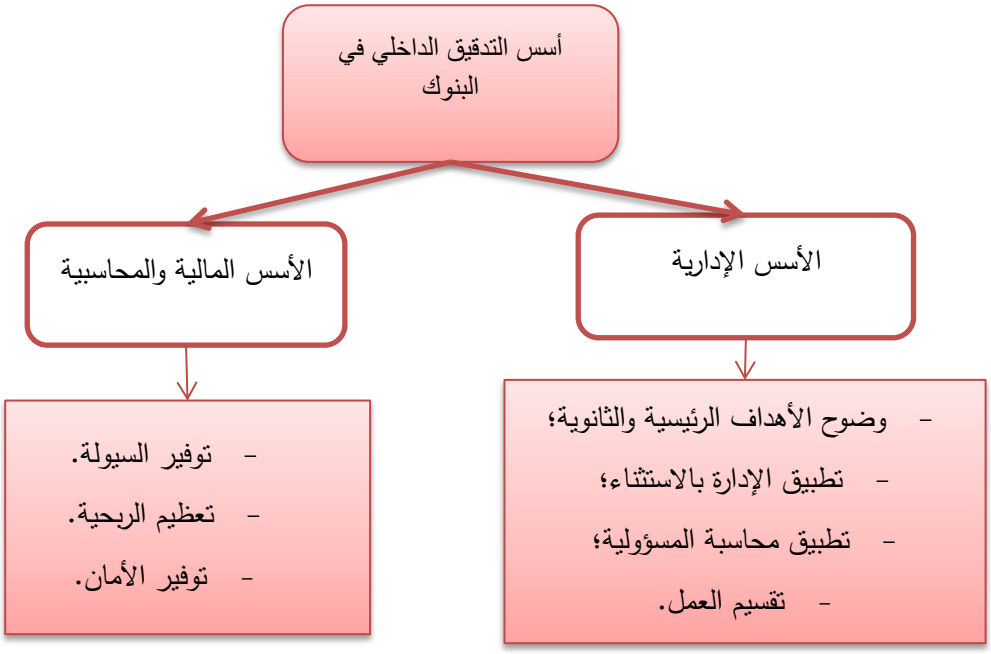

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

7- **إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك:** بعد أن يتسلم المدقق أمر التكليف بتوجيه من البنك يطلب من المدير إصدار تعميم لجميع الموظفين لتسهيل عمله، ووضع كافة السجلات والملفات تحت تصرفه والقيام بمراسلات مع البنوك لطلب تأكيد رصيد حساب البنك لديهم، والمعاملات قيد التنفيذ لديهم لصالحه، بالإضافة إلى إرسال كشوفات لأصحاب الحسابات المدينة والدائنة المجمدة مع طلب المصادقة على صحة رصيدهم لدى البنك وبيان أسلوب الفروقات إن وجدت، وبعد الانتهاء من هذه الإجراءات يباشر المدققون مهمتهم عن طريق استخدام ورقة العمل.

أ- **ورقة العمل:** هي الأدلة والقوانين التي يتم تجميعها بواسطة المدقق والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها، وبواسطتها يكون لديه الأسس التي يستند إليه في:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- تنفيذ إجراءات التدقيق؛
- إعداد التقرير؛
- دليل للتدقيق في السنوات المقبلة.

ب- **وسائل الحصول على أدلة الإثبات:** من أجل استخدام ورقة العمل لا بد من جمع القرائن والأدلة من خلال الوسائل التالية:

- **الجرد الفعلي:** هو التأكد من الرصيد الدفتري للأصل عن طريق معاينته ميدانيا والوثائق المثبتة لوجوده.
- **المراجعة الحسابية:** هي التحقق من سلامة البيانات المحاسبية المسجلة في الكشوفات والقوائم المالية من الناحية الحسابية.
- **المراجعة المستندية:** هي فحص المدقق للمستندات للتأكد من صحتها والتحقق من أن لكل عملية وتسجيل محاسبي مستند يعتمد عليه.
- **المراجعة القياسية:** يقوم المدقق بقياس عنصر بعنصر آخر للحصول على نتائج معينة في وقت قياسي.
- **نظام المصادقات:** هي بيان إقرار مكتوب من طرف المدينين والدائنين بصحة الرصيد أو عدم صحته.
- **الاستفسارات:** توجيه المدقق أسئلة شفوية أو مكتوبة لإثبات صحة المعلومات المتحصل عليها والتأكد من مدى العمل على تحقيق الأهداف والالتزام بالخطط.
- **المقاربات:** يقوم المدقق بمطابقة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بيومية البنك في المؤسسة بما تم فعلا على مستوى البنك من خلال الكشوفات المرسلة من قبله.
- **المراجعة الانتقادية:** دراسة بعض العمليات أو الدفاتر أو الكشوفات بطريقة فاحصة لاكتشاف ما لم يظهر في المراجعة المستندية.

ثانيا: التدقيق الخارجي في البنوك

يقوم بمهمة التدقيق الخارجي مدقق من خارج المؤسسة، تقوم هذه الأخيرة بتعيينه من أجل تدقيق حساباتها وهذا المدقق يكون له رأي محايد ليس له صلة بأي من العاملين والإداريين وأن وجود التدقيق الداخلي لا يعني أنه يغني عن التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له.

1-تعريف التدقيق الخارجي: هناك عدة تعاريف للتدقيق الخارجي منها:

- **التعريف الأول:** هو فحص مستقل للقوائم المالية وكل التسجيلات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة، من طرف مدقق مستقل مؤهل وذو خبرة، وذلك من أجل ضمان مصداقية القوائم

المالية والتقارير الإدارية الأخرى، لوضع كامل مسؤولية المؤسسة في تسيير أموال المقترضين وأيضا السماح باكتشاف ضعف وعيوب أنظمة الرقابة الداخلية (السريا، 2009).

- **التعريف الثاني:** هو عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من أرصدة عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية.
- **التعريف الثالث:** عرفته لجنة المحاسبة الأمريكية بأنه عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية للتأكد من درجة مسايرة هذه العناصر مع المعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التدقيق الخارجي هو عملية فحص دقيق ومتعمق ومنظم لأنظمة الرقابة الداخلية وللبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة القوائم المالية وتعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

2- **أهداف التدقيق الخارجي:** يسعى التدقيق الخارجي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- بيان أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية وإمداد الإدارة أو المؤسسة بالمعلومات عن هذا النظام؛
- إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية للمؤسسة أم لا.

3- **أنواع التدقيق الخارجي:** هناك ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي هي: (بوتين، 2005)

أ- **التدقيق القانوني:** أي الذي يفرضه القانون، يتمثل في أعمال مراقبة الحسابات السنوية الإجبارية التي يقوم بها المدقق القانوني(محافظ الحسابات.)

ب-**التدقيق التعاقدي:** الذي يقوم به المدقق بطلب من أحد الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة.

ج- **التدقيق القضائي(الخبرة القضائية):** الذي يقوم به المدقق بطلب من المحكمة.

4- **معايير التدقيق الخارجي:** تتمثل في المعايير التالية: (لوبك، 2009)

أ- **معايير عامة:** تتعلق بمؤهلات المدقق ونوعية العمل الذي يقدمه وتتمثل في العناصر التالية:

- يجب أن يكون المدقق من الأشخاص المدربين وذو كفاءة عالية؛
- أن يكون محتفظا بشخصيته وتفكيره المستقل بعيدا عن أية مؤثرات قد تؤثر في نوعية عمله؛
- يجب أن يبذل كل جهده والعناية الكافية في قيامه بعملية التدقيق وأن يكون حذر عند ممارسته للمهنة.

ب-**معايير العمل الميداني:** هي عبارة عن:

- وضع خطة لعملية التدقيق والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق؛
- أن يقوم المدقق بدراسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في المؤسسة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه؛
- يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة وكافية وذلك عن طريق الفحص والمراقبة والاستفسار؛
- الحصول على إقرارات (رسائل تأكيد) من أصحاب الأرصدة الظاهرة في دفاتر المؤسسة لوضع أساس سليم يبني عليه المدقق رأيه الإجمالي حول الحسابات الختامية.

ج- **معايير إعداد التقرير:** تتمثل في تلك الأمور التي على المدقق أن يبينها في تقريره:

- أن الحسابات قد تم أعدادها على أساس مبادئ وقواعد المحاسبة المتعارف عليها وإتباعها بشكل منسجم من سنة لأخرى وأن وجد اختلاف يبينه المدقق في تقريره؛
- أن الإفصاح في الحسابات والمعلومات قد تم بالشكل الصحيح والإفصاح الكافي عن أية بيانات جوهرية التي يرى المدقق ضرورة إظهارها في الحسابات الختامية أو في تقريره؛
- أن يتضمن التقرير نطاق وطبيعة عملية التدقيق التي قام بها؛

- أن يبين رأيه حول الحسابات الختامية ويظهر ملاحظات حول الحسابات، إذ يمكن أن يكون تقريره بتحفظات أو بدونها، وإذا امتنع المدقق عن إبداء الرأي يجب أن يوضح سبب ذلك في تقريره.

5- **العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي:** إن التكامل بين التدقيق الخارجي والداخلي أصبح هاما وضروريا للطرفين لما له من تأثير إيجابي.

أ- **أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي:** يمكن توضيح أهم أوجه الاختلاف بينهما من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

معيار الاختلاف	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، والهدف منه كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعة.	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
نوعية القوائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة ويعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك.
درجة الاستقلالية	يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات مثل إدارة الحسابات والمالية، ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارة جميعها.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقويم وإبداء الرأي.
المسؤولية	مسؤولية أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسات إلى مستويات الادارة العليا.	مسؤولية أمام الملاك ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم.
نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل بمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون نطاق عملها.	يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية ،وما تنص عليه القوانين والأنظمة.
توقيت التدقيق	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية، وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

Source: (Fowzia, 2017)

من خلال الجدول وبالنظر إلى الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق يمكن الفهم أن:

- **المدقق الخارجي:**

✓ شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة وهو مسؤول أمام الملاك؛

✓ يعين من طرف الملاك، ويكون تعيينه إلزاميا بقانون معين؛

✓ يتمتع باستقلال كامل في ممارسة مهامه؛

- ✓ يبدي رأيا محايدا ومستقل حول سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي يعدها المحاسب.

- **المدقق الداخلي:**

- ✓ شخص موظف من داخل المؤسسة وتابع لهيكلها التنظيمي؛
- ✓ يعين من طرف الإدارة؛
- ✓ استقلالية محدودة وغير كاملة؛
- ✓ مسؤول أمام الإدارة.

ب-أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي: على الرغم من أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، فإن هناك أوجه تشابه بينهما أهمها:

- **دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:** يسعى كل منهما إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال دراسته وتقييمه وتحديده لنقاط قوته ونقاط ضعفه، والتأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال، ويمد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها واتخاذ القرارات الصائبة.
- **التقنيات المستعملة:** يستعمل كل منهما تقريبا نفس التقنيات في ممارسة مهامهما والتي منها (الاستبيان، الفحص المستندي، وغيرها).

6- أهمية وأهداف التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي: إن التكامل بينهما يقصد به التعاون والتنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين، بهدف إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين، وكذا تنفيذهما للفحص المحاسبي للسجلات المالية بما يضمن تغطية أشمل لاكتشاف الأخطاء وتحقيق الأهداف المرجوة. يمكن تحديد أهم أهداف التكامل بينهما في النقاط التالية :

- تغطية أعمال التدقيق لكافة أنشطة المؤسسة؛
- تنفيذ أعمال التدقيق بجودة عالية؛
- الحد من التكرار وازدواجية العمل؛
- تخفيض تكلفة أعمال التدقيق؛
- مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها بنجاح.

7-تعريف التدقيق الخارجي للبنوك: يقوم بالتدقيق الخارجي جهات رقابية مستقلة ومن خارج البنك، وهي رقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو الحسابات القانونيين الخارجيين غير المرتبطين بالإدارة العليا للبنك، حيث يتم تعيينهم بقرار من مجلس الإدارة.

والتدقيق الخارجي يتمثل في رقابة محافظ الحسابات والذي يعد حسب المادة 77 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير والمحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد هو: كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. وتتمثل مسؤولياته فيما يلي:

- الاعتماد على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال التدقيق والتقيد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية أثناء تأدية مهمة التدقيق؛
- التقيد بالسر المهني وعدم إفشاء المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى ولو بعد انتهاء مهمتهم في البنك المعني؛
- رفع تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة وسليمة وفي نتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، ومدى احترام البنك في إعداد تلك القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها؛
- توضيح المخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لها في تقريره الخاص، وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛
- تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل لنقاط الضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وأي أمور أخرى تشد انتباههم خلال عملية التدقيق؛
- التحقق والتأكد من صحة وسلامة البيانات المقدمة لهم خلال عملية التدقيق.

8-أهداف التدقيق الخارجي للبنك: يهدف عمل المدقق الخارجي للبنك إلى مجموعة من العناصر نوجزها فيما يلي :

- شمولية العمل وتنظيمه، وتوزيع المهام، وصحة البيانات المالية؛
- التحقق من إتباع الإجراءات المحاسبية وضمان التوافق بين مختلف المستندات المالية والمعلومات المذكورة؛

- التركيز على الارتباطات بين الميزانيات العمومية ومبالغها والحسابات المحتفظ بها وكتابتها في تقريره؛
- تقديم توصيات للبنك حتى يتمكن من العمل على الجوانب التي تستحقها؛
- الكشف عن الأخطاء المحتملة وأسبابها وإبراز التحسينات اللازمة.

9- شروط وجود تدقيق خارجي فعال للبنوك: عرضت لجنة بازل عدة شروط وجب على المدقق الخارجي ولجنة التدقيق أن يتوافقا معها لتحسين جودة التدقيق الخارجي في البنك، وهي كما يلي:

- المعرفة الكافية بقطاع البنوك؛
- الكفاءة المهنية الكافية لاكتشاف الأخطاء والاختلاسات والتظليلات الجوهرية في القوائم المالية التي يعدها البنك؛
- المعرفة التامة لمتطلبات التدقيق الإجباري الذي يطلب من البنك؛
- الاستقلالية والموضوعية والنزاهة في أداء مهمة التدقيق في البنك؛
- التحلي بالمعايير الأخلاقية الدولية الصارمة؛
- تحقيق متطلبات الجودة في ظل وجود تعقيدات في التدقيق على البنوك؛
- تحديد مخاطر التظليل الجوهري للبنك؛
- لتوفير بيئة رقابية قوية للبنك؛
- المعرفة بالمبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة؛
- معرفة معايير التدقيق والقواعد الأخلاقية؛
- الإلمام بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتدقيق الحسابات؛
- التأهيل العلمي لممارسة الحكم المهني وإبداء الرأي وتنفيذ الجوانب الرئيسة لعملية التدقيق؛
- الاستعانة بالخبراء لامتلاكهم المزيد من المعرفة المتخصصة لتقييم الحسابات التي تعتمد على بعض التقديرات المحاسبية المعقدة مثل: تقييم الأدوات المالية المعقدة، العقارات التجارية ؛
- ممارسة الشك المهني لما له من أهمية بالغة عند تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على البنك نظرا لوجود عدد من التقديرات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها البنك، حيث يوضح المدقق الخارجي المعالجات المحاسبية البديلة والأفضل من تلك التي

اختيرت من قبل الإدارة، كما ويتضمن الشك المهني توثيق المنهج والأدلة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها طوال عملية التدقيق.

10-**إجراءات التدقيق الخارجي في البنوك:** لكي يتمكن المدقق من إعطاء الرأي الفني المحايد عند قيامه بعملية التدقيق، يتطلب منه اتباع منهجية معينة أثناء قيامه بواجبه، وكل عملية تدقيق تتطلب أربعة خطوات رئيسية هي: (بوتين، 2005)

أ- **الارتباط بالبنك محل التدقيق:** يقصد بها ارتباط المدقق مع الجهة الطالبة لخدمات التدقيق أو الهيئة التي قامت بتعيين المدقق. وذلك حسب نوع التدقيق كما يلي:

- **التدقيق القانوني:** يتم تعيين المدقق وفق دفتر شروط أو مناقصة التي يحدد إجراءاتها القانون المعتمد عليه في التدقيق القانوني مثل القانون التجاري أو قانون المهنة، ويتم تحرير أربع رسائل هي : رسالة طلب التعيين، رسالة القبول، رسالة المهمة، رسالة التأكيد.
- **التدقيق القضائي:** يتم تعيين المدقق عن طريق المحاكم، وذلك في حالة الخبرة القضائية لكشف جريمة معينة أو إعلان الإفلاس أو التصفية القضائية.
- **التدقيق التعاقدي:** يتم تعيين المدقق وفق عقد يربطه بمجلس الإدارة التي عينته أو الجمعية العامة للمساهمين.

ب-**التعرف على البنك محل التدقيق:** يمكن تقسيم هذه الخطوة بدورها إلى ثلاثة مراحل هي:

- **الدراسة الأولية للبنك:** حيث يجب أن يقوم المدقق بـ:
  - ✓ التعرف على طبيعة نشاط البنك وخصائصه؛
  - ✓ الدراسة العميقة للقانون الأساسي للبنك ومختلف العقود؛
  - ✓ التعرف على طبيعة كل من التنظيم الإداري والمحاسبي؛
  - ✓ الاطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة؛
  - ✓ إعداد برنامج التدقيق، التي تعتبر بمثابة خطة لمهمة التدقيق ويتم تصميمه أساسا لمقابلة الظروف التي تتضح من الدراسة الأولية.
- **توزيع الاختصاصات والمهام على هيئة للتدقيق:** إن عملية تحديد واختيار الأفراد تتم بعد دراسة الظروف المحيطة بكل مهمة ويجب أن يحاول كل مدقق التوفيق بين المهارات المطلوبة وخبرة وكفاءة هيئة التدقيق، وأن يكون كل مدقق مدرب ومؤهل ولا ينقصه الحياد.

- **التوثيق:** يجدر بالمدقق أن يوثق عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال أوراق العمل التي تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المدقق للإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها.

ج- **القيام بعملية التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية:** تتمثل هذه الخطوة في تنفيذ مهمة التدقيق بتطبيق إجراءاته والتي يتم تحديدها في برنامج التدقيق، كما يقوم المدقق بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلية، وفي الأخير ينبغي للمدقق أن يعطي تقييما أوليا لنظام الرقابة الداخلية باستخراجه المبدئي لنقاط الضعف والقوة له، وذلك من خلال استخدام أساليب تقييم الرقابة الداخلية المتمثلة في: الاستقصاء، الملخص التذكيري، التقرير الوصفي، خرائط التدفق، فحص الحسابات.

د- **إعداد تقرير التدقيق بالنتائج:** تعد هذه الخطوة خلاصة مهمة المدقق، حيث يعتبر بمثابة منتوج المدقق لذا يجب أن يحتوي على مجموعة التوصيات والملاحظات الموضوعية، كما يتطلب أن يكون ذو جودة مقبولة، لأن هذا التقرير يوضح رأيه الفني.

ثالثا: أهمية التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في البنوك

يعتبر نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي مفهومان متكاملان، إذ أنهما يشتركان في الأهداف الإدارية والمالية، حيث أن نظام الرقابة الداخلية يسعى للسيطرة على القواعد والإجراءات في البنك، أما التدقيق الداخلي فهو آلية للتحقق من عمل نظام الرقابة الداخلية. ولذلك فإن المدقق الداخلي يسعى أساسا لخدمة الإدارة في العناصر التالية:

- فحص مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين، مما يساهم في تقييم الأداء ومعرفة كفاءة وفعالية الأنشطة ومدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه؛
- تحقيق الأهداف الرقابية من خلال أن المدقق تتوضح له الفرص والتهديدات؛
- المساهمة في ضمان السير الجيد للمعلومات وعملية الاتصال داخل البنك؛
- التدقيق الداخلي هو أحد الوسائل الرقابية، وبالتالي يساهم في تفعيل أنظمة الرقابة إذ أنه يعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي للوصول للأداء المخطط، مما يتطلب من الإدارة الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات في هذا الشأن؛

- تحقيق التكامل والتنسيق بين الأنشطة الرقابية والمساهمة في تنفيذ التعليمات المقدمة من طرف الإدارة.

الأسئلة

السؤال الأول: كيف يتم مساعدة الموظفين في البنك من خلال القيام بعملية التدقيق الداخلي؟

السؤال الثاني: ما الفرق بين الاستقلالية والشمولية؟

السؤال الثالث: ما الفرق بين التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي؟

السؤال الرابع: فيما تتمثل أهداف التدقيق الداخلي في البنوك؟

السؤال الخامس: كيف يتم اختيار مدققين ذوي كفاءات؟

السؤال السادس: ضع الكلمات المناسبة في الفراغات التالية:

- .....: هي التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة.
- .....: هي مطابقة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بيومية البنك في المؤسسة.
- الاستفسارات: هي توجيه ..... أسئلة شفوية أو مكتوبة لإثبات صحة المعلومات المتحصل عليها.
- .....: هو الذي يقوم به المدقق بطلب من أحد الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة.
- الجرد الفعلي: هو التأكد من .....الدفتري للأصل عن طريق .....ميدانية والوثائق المثبتة لوجوده.
- يعتبر نظام الرقابة الداخلية و..... مفهومان متكاملان.
- التدقيق الداخلي هو أحد الوسائل ..... التي يساهم في تفعيل أنظمة .....

السؤال السابع: ما الفرق بين المراجعة المحاسبية والمراجعة المستندية؟

السؤال الثامن: ماذا يقصد بورقة العمل في التدقيق الداخلي؟

السؤال التاسع: للقيام بعملية التدقيق الخارجي يجب مراعاة بعض المعايير، أذكرها مع الشرح؟

السؤال العاشر: يسعى التدقيق الخارجي في البنوك في تحقيق مجموعة من الأهداف، أذكرها؟

السؤال الحادي عشر: ما الهدف من القيام بعملية التدقيق الخارجي في المؤسسة؟

السؤال الثاني عشر: يمر التدقيق الخارجي في البنوك بأربعة خطوات أساسية، أذكرها مع الشرح؟

المحور الرابع: طرق وآليات التدقيق والمراقبة التقنية في البنوك

بالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك (لجنة مراقبة البنوك، محافظي الحسابات، التدقيق الداخلي)، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدمة.

أولا: إجراءات المراقبة الداخلية للعمليات البنكية

يعتبر دراسة نظام المراقبة الداخلية خطوة أساسية قبل عملية التدقيق، ويمكن حصر هذه الإجراءات في النقاط التالية:

1- **تحديد واضح للأهداف:** غالبا ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك التي تجد الوسائل المادية والبشرية لضمان السير الحسن للأجهزة التنفيذية، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على تأمين العمليات، القيم، الأفراد، وغيرها؛
- رفع من فعالية ونوعية الخدمات؛
- التأكد من احترام تحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة.

2- **استعمال دليل الإجراءات:** هو وسيلة فعالة للتحكم في العمليات وتنفيذ صحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلا بد من توجيه الأفراد المسؤولين إلى تنفيذ العمليات البنكية الأقل خطورة، لذا فإن ضمان فعالية هذا الدليل تقتضي ضرورة تميزه بالعناصر التالية:

- الوضوح، التدقيق والشمولية في مضمونه؛
- أن يكون تحت التصرف لكل من يهمه الأمر؛
- يتم تنفيذه بإحكام؛
- إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

3- **الفصل بين الوظائف:** يتم الفصل بين كل من:

- مهام التصديق والتصريح، التي غالبا ما يتكفل بها أشخاص معينين من الإدارة العامة؛
- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات البنكية (المحاسبية، الخزينة، وغيرها)؛
- مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات.

4- **تبرير مستمر للحسابات:** من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر، التي غالبا ما نجدها في البنوك ألا وهي:

- قد يحتوي البنك على حسابات غير مبررة، التي يستدعي تحويلها مع مرور الزمن إلى ربح أو خسارة للبنك (حسب أرصدة هذه الحسابات)؛
- استعمال الأرصدة غير المبررة في عمليات نصب واحتيال.

ولهذا يتم الفصل بين مسؤوليات كل صنف من الحسابات حسب الأقسام المكونة للبنك، بحيث يتحمل كل قسم مسؤولية تبرير الموجودات والتحركات المسجلة في صنف حساباته. من جهة أخرى فإن عمليات التدقيق يساعد على تفادي الأخطاء والقصور في العمليات المحاسبية والخاصة بكل أصناف الحسابات البنكية.

5- **مراجعة داخلية فعالة:** تعتبر المراقبة الداخلية المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها إما الأعوان (مراقبة ذاتية) أو الإدارة (إجراءات المراقبة الداخلية)، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار كتسيير (تسيير الحسابات، الضمانات، القروض، وغيرها)، وبالتالي تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي الذي يتحقق من سلامة التنفيذ.

6- **كفاءة نظام المعلومات ومراقبة التسيير:** يقصد بمراقبة التسيير مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا من خلال:

- **تقدير النتائج:** الذي يسمح للبنك بمعرفة سير أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسيير، ومن خلالها تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية؛
- **تحسين النتائج:** فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن:
  - ✓ تحقيق أكبر فعالية ممكنة؛
  - ✓ تحسين المردودية؛
  - ✓ الكشف السريع لأخطاء التسيير؛
  - ✓ الكشف مع المحيط وتغيراته.

7- **مؤهلات وكفاءة الأفراد:** يستند النشاط البنكي كثيرا على كفاءة الموظفين والأعوان الذين يستخدمون هذه الأجهزة، بالإضافة إلى ذلك عمليات التسيير اليومي، تقديم الخدمات، الاهتمام بطلبات الزبائن والسوق، فكلها عوامل تؤثر على فعالية المراقبة الداخلية، لذلك فإن أفضل مراقبة يحققها البنك هي عند وجود كفاءة لدى الأفراد، الصرامة، المصداقية والوعي والرشاد.

كما أن الشكل التالي يوضح هذه الإجراءات.

الشكل رقم (06): إجراءات الرقابة الداخلية للعمليات البنكية

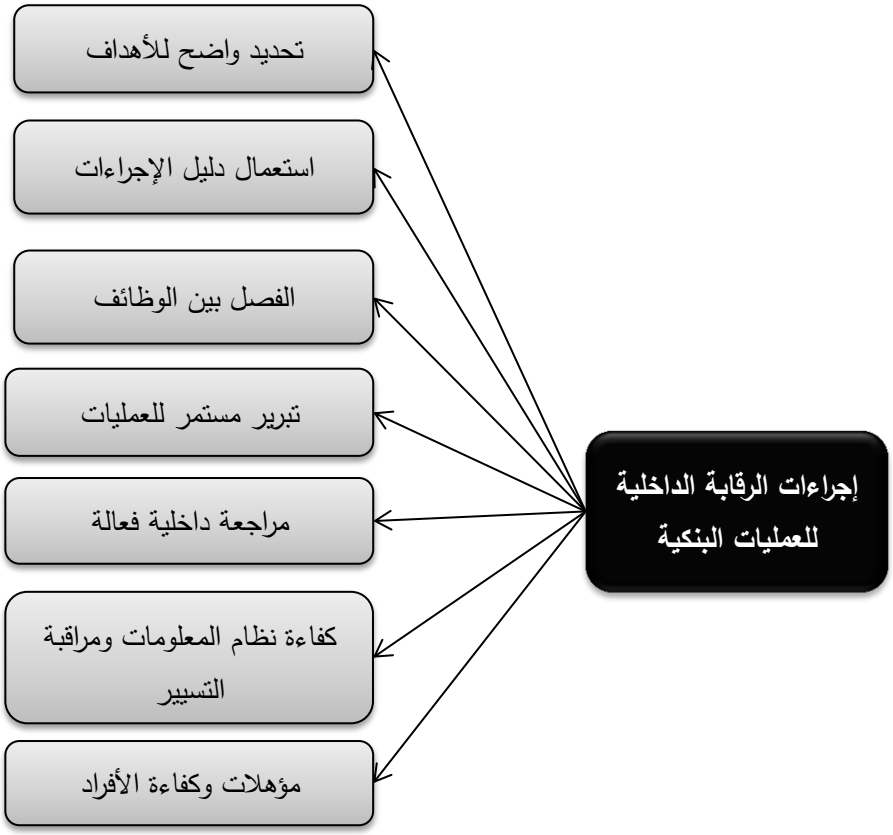

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: مراحل قيام بعملية التدقيق

يرتكز التدقيق على مراحل أساسية تبدأ بالتخطيط المدروس لعملية التدقيق وتنتهي بصياغة التقارير المبسطة.

1- **مرحلة التخطيط:** هي المرحلة التي يبدأ فيها المدقق بتحديد متطلبات العملية والأهداف المنشودة منها، والجدول الزمني المتوقع لإتمام عملية التدقيق، وتتضمن هذه المرحلة تنفيذ المهام التالية:

- تسليم إشعار التدقيق لرؤساء الأقسام في البنك؛
- تنظيم اجتماع ما قبل التدقيق؛
- الاجتماع مع موظفي الأقسام؛
- مراجعة الإجراءات والسياسات المتبعة في البنك؛
- إجراء تقييم المخاطر؛
- فهم طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك.

تنتهي بعد ذلك مرحلة التخطيط بإعداد فريق التدقيق خطة مفصلة لمختلف أنماط التدقيق المراد القيام بها، لتبدأ بعد ذلك مرحلة العمل الميداني (التنفيذ).

2- **مرحلة العمل الميداني:** حيث تشمل هذه المرحلة المهام التالية:

- مناقشة طبيعة المعاملات والعمليات البنكية موضوع التدقيق وإجراءات الرقابة الداخلية في البنك؛
- وضع تقرير أولي فيما يتعلق بالمهام المنجزة من قبل المدقق والتي تتحدد وفق النقاط التالية:
  - ✓ مطابقة المعاملات؛
  - ✓ متابعة الحسابات؛
  - ✓ مراجعة مخططات أداء البنك.

3- **مرحلة إعداد تقارير التدقيق:** تمر عبر الخطوات التالية:

- وضع مسودة التقرير الأولي؛
- مناقشة مسودة التقرير الأولي مع إدارة القسم للوقوف بشكل صحيح على نتائج التقرير واستثناء منه بعض النتائج لجعله أكثر تركيزا وموضوعية؛
- إعداد التقرير النهائي بعد الوقوف على التعديلات والاستثناءات التي تمت مناقشتها؛
- يوضح التقرير النتائج التي توصل إليها فريق التدقيق، والتغييرات المقترحة لتحسين عمليات المراقبة والأداء وما سيترتب عليها في المستقبل؛
- توزيع التقرير النهائي على أعضاء مجلس الإدارة.

وبالتالي فإن تقارير التدقيق تتضمن ملخصا للإجراءات والأساليب التي تم استخدامها في إتمام عملية التدقيق، ووصفا لنتائج التدقيق وتوصيات لتحسين الضوابط الداخلية وإجراءات

الرقابة، وقد يتضمن كذلك شرحا عن الخطوات اللازمة اتباعها وعمليات المراقبة والمراجعة المستقبلية وما سيترتب عليها من نتائج.

4- **مرحلة المراقبة:** بعد إعداد التقرير النهائي وتوزيعه على أعضاء مجلس الإدارة، تبدأ مرحلة المراقبة أو التدقيق المحدود، وهي مرحلة ترتكز بشكل أساسي على وضع إطار زمني محدد لتقييم الأداء في ضوء التغييرات المقترحة.

الشكل التالي يوضح هذه المراحل.

الشكل رقم (07): مراحل عملية التدقيق

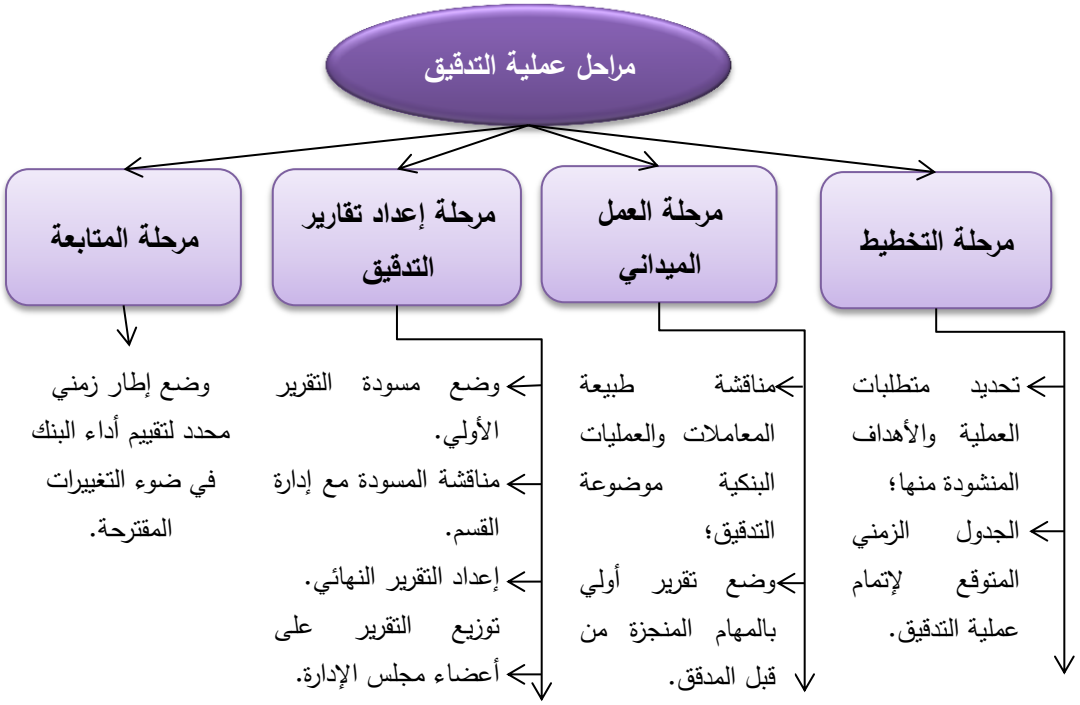

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

ثالثا: أدوات جمع أدلة الإثبات

يقصد بأدلة الإثبات كل ما يمكن أن يحصل عليه المدقق من أدلة وقرائن محاسبية تساعده في تدعيم رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية. فالقرائن تستعمل بدلا من دليل الإثبات بحيث يلجأ إليها المدقق عن طريق جمع أكبر عدد ممكن من القرائن في الحالات التي يستعصي عليه وجود إثبات قاطع وبعدها يصدر المدقق رأيه حول دقة ومصداقية القوائم المالية مدعوما بقوة تلك الأدلة، ولجمع أدلة الإثبات يستعمل المدقق الأدوات والأساليب التالية:

1- **فحص الدفاتر والملفات والوثائق:** غالبا ما يرتبط بأدلة الإثبات المستندية.

2- **الملاحظة:** هي وسيلة مهمة، حيث يستطيع أن يرى المدقق عن قرب ما مدى سير العمليات المختلفة وتتبع سير عمل المؤسسة وفروعها طبقا للخطة الموضوعة، وتسجيل الانحرافات إن وجدت والتحقق من أي عمل من شأنه أن يدل أو يشير إلى ضعف الإجراءات الرقابة الداخلية.

3- **المصادقات:** عبارة عن شهادات أو إقرارات الغير مرسلة إلى المدقق بشكل مباشر بالموافقة أو الاعتراض على صحة أرصدة حساباتهم، ويجب على المدقق اتخاذ الاحتياط لتجنب حدوث تلاعب في تدقيق الحسابات من طرف موظفي البنك قبل الوصول إليه، لذلك يجب اتباع الاعتبارات التالية:

- صدور طلبات المصادقة للغير عن إدارة البنك نفسها، لأن المدقق لا يملك الصفة القانونية اتجاه الغير ما يعطيه تلك السلطة، مثل مصادقات المدينين على أرصدة حساباتهم وإقرارات الدائنين؛
- إشراف المدقق على عملية إعداد هذه المصادقات وإرسالها إلى الغير؛
- قيام إدارة البنك بإخبار الذين ترسل إليهم المصادقات بضرورة إرسالها بعد التوقيع عليها إلى قسم التدقيق.

4- **الاستفسارات:** يكون شفويا أو كتابيا، إذا يعتمد كثيرا على تفسير وحكمه الشخصي وتقييم النظام، والمبادئ السليمة قبل أن يقتنع بالإجابات التي يتلقاها وثم تعزيزها، وتتوقف قوة الأدلة هنا التي يتحصل عليها المدقق من خلال هذه الوسيلة على كيفية توجيه الأسئلة وصياغتها.

5- **التدقيق القياسي أو الفحص التحليلي:** على المدقق أن يقوم بدراسة ومقارنة المؤشرات وتغيراتها وتطوراتها، ومدى تناسقها فيما بينها من دورة لأخرى، ومقارنتها مع المعلومات العامة الحاصل عليها من البنك. حيث تسمح هذه الطريقة من الوقوف على الاتجاهات التي تأخذها المؤشرات المدروسة بتأكيد أو نفي صحة نوع معين من المعلومات، يلجأ المدقق إلى هذه التقنية في بداية المهمة ليوجه العملية وفي النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعها، بالإضافة إلى مقارنة بعض من المؤشرات والمعايير النموذجية لنفس النشاط لمعرفة مكانتها منه.

الأسئلة

السؤال الأول: ما هي المهام أو الوظائف التي يتم الفصل بينها أثناء القيام بالرقابة الداخلية؟

السؤال الثاني: اشرح منهجية القيام بعملية التدقيق الداخلي؟

السؤال الثالث: ما الفرق بين الاستبيان والمقابلة أثناء القيام بعملية التدقيق الداخلي؟

السؤال الرابع: لماذا يستعمل المدقق أداة الاستقصاء والعينات؟

السؤال الخامس: أكمل العبارات التالية:

- الفحص، التحليل والتقارب: هي التأكد من صحة .....، وتحليل أسباب .....
- استعمال دليل الإجراءات: هو وسيلة فعالة ..... في ..... وتنفيذ .....لها.
- مراجعة داخلية فعالة: يمثل المستوى ..... من المراقبة بعد المستوى الأول المتمثل في .....
- كفاءة نظام المعلومات و.....: هو مجموعة التقنيات والأنظمة.

السؤال السادس: متى نقول على أن هناك أفضل مراقبة يحققها البنك؟

السؤال السابع: تتضمن مرحلة التخطيط تنفيذ بعض المهام، أذكرها؟

المحور الخامس: معايير التدقيق والمراقبة التقنية في البنوك

تعتمد مهنة التدقيق على معايير متعارف عليها تصدرها هيئات مهنية محلية ودولية، وتلقى القبول العام من طرف أعضاء الهيئات، هذه المعايير تنعكس في صفات القائم بعملية التدقيق، وكذا الإجراءات المتبعة في القيام بهذه المهمة، كما أن وجودها يعتبر من المقومات الأساسية لنجاح وتطور مهنة التدقيق.

أولا: مفهوم معايير التدقيق

1- **تعريف معايير التدقيق:** هناك عدة تعاريف للتدقيق من بينها:

- **التعريف الأول:** لقد عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق مراجعة البيانات المالية، والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات. (https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose، 2025)
- **التعريف الثاني:** عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين على أنها تعبير على الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوفر في المدقق، وكذا عن الخطوات الرئيسية لعملية التدقيق اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية، بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي.
- **التعريف الثالث:** هي عبارة عن مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية أو عن طريق الاتفاق العام بين أعضاء المهنة لتكون مرشدا عاما يوضح طريقة العمل، وتمثل مقياسا للأداء.

من هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن معايير التدقيق هو عبارة عن المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق.

2- **خصائص معايير التدقيق:** يتميز بعدة خصائص أهمها:

- يعتبر المعيار هدف مرغوب فيه ومطلوب تحقيقه؛
- المعيار نمط يتأسس بالعرف، أو عن طريق القبول العام، أو عن طريق إصدارات الهيئات المهنية أو العلمية، أو القرارات الحكومية أو القوانين التشريعية؛

- يشمل قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها مجموعة عند أدائهم لعملهم المهني؛
- يجب أن يتم الالتزام بتطبيق المعيار من جانب التنظيمات المهنية أو المهنيين الممارسين لعملية التدقيق والهيئات الحكومية؛
- تمثل المعايير الحد الأدنى للأداء المهني، فهي بمثابة خط دفاع أول ضد مسؤوليات الإهمال والتقصير عند أداء مهام التدقيق.

ثانيا: معايير التدقيق

سنتطرق في هذا العنصر إلى:

1- **معايير التدقيق المتعارف عليها:** التي تم إصدارها من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: (لوبك، 2009)

أ- **المعايير العامة:** تسمى بالمعايير الشخصية كونها تتعلق بالصفات الشخصية للمدق وتتكون من:

- **التدريب المهني والكفاءة المهنية:** أي أن يقوم بعملية التدقيق شخص أو أشخاص لديهم التدريب المهني الكافي والكفاءة المهنية اللازمة.
- **الاستقلالية:** في كل الأمور ذات العلاقة بالموضوع المطلوب تدقيقه وإبداء الرأي فيه، أي يتوفر في المدقق الاستقلال الفكري والعملي.
- **العناية المهنية الكافية:** أي على المدقق أن يتوخى الدقة والحذر عند إعداده لتقريره.

ب-**معايير العمل الميداني أو الأداء المهني:** ترتبط بتنفيذ عملية التدقيق، وتتضمن العناصر التالية:

- التخطيط والإشراف الكافيين، أي على المدقق أن يخطط لعملية التدقيق بشكل سليم وأن يشرف على تنفيذ إجراءاته إشرافا كافيا وفعالا أيضا؛
- يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا داخل البنك حتى يمكن اتخاذ النتائج التي نتوصل إليها كأساس يمكن الاعتماد عليه؛
- الحصول على قرائن كافية وملائمة نتيجة لعملية الفحص والملاءمة والاستقصاء، وذلك لتكون هذه القرائن أساسا سليما يرتكز عليه المدقق عند التعبير عن رأيه.

ج- **معايير إعداد التقرير:** هو وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفيدين، حيث يحكم هذا التقرير العناصر التالية:

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على اتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة، وإلا فيجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة؛
- يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الامتناع عن الرأي مع ذكر الأسباب.

الشكل رقم (08): معايير التدقيق المتعارف عليها

المصدر: (لوبك، 2009)

2- **معايير التدقيق الدولية:** تمثل هذه المعايير مستويات للأداء المهني التي تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط لعملية التدقيق، وتحدد نوع من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه بالإضافة إلى أنها توفر مستوى معين من الثقة بعمله.

أ- **تعريف معايير التدقيق الدولية:** هي إرشادات فنية وأخلاقية وتعليمية توفر قدر كاف من المرونة لترك المجال مفتوحا أمام الهيئات المهنية في دول العالم، للاسترشاد بها وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكييفها مع الظروف البيئية بكل دولة.

أي هي نماذج أو مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية، التي تشكل الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه وتساعده في تنظيم عمله وتوجيه الإجراءات المتعلقة به. إذ توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق، بالإضافة إلى أنها إرشادات فنية توفر قدر كافي من المرونة لأجل تكييفها مع الظروف البيئية بكل دولة.

ب-**أهمية معايير التدقيق الدولية:** ترجع أهمية هذه المعايير إلى الحاجة المستمرة من قبل أعضاء المهنة للمعايير التي تغطي كافة الجوانب المختلفة للعمل المهني. لهذا تكمن أهميتها في العناصر التالية: (الشحنة، 2015)

- تساعد في تنظيم مهنة التدقيق؛
- تساعد في تحسين أداء المدققين والارتقاء بهم؛
- تساعد في تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية عن دور المدقق ومسؤولياته؛
- قابلية هذه المعايير للتطبيق على جميع القوائم المالية بغض النظر عن حجم المؤسسة أو طبيعة النشاط أو غير ذلك.

ج- **أسباب إصدار معايير التدقيق الدولية:** تهدف هذه المعايير إلى توفير التوافق وإحداث تنسيق والانسجام بين ممارسة المهنة عبر الدول، حيث أن تطبيقها يسهل من تدقيق القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات، ويعزز من الثقة في التعامل بأسواق رأس المال الدولية، ومن أهم أسباب إصدارها ما يلي:

- تخفيف احتمالات حدوث المشاكل المتوقعة عند تدقيق القوائم المالية الموحدة للشركات الدولية المتعددة الجنسيات؛
- توفير سمة المرونة والموثوقية للمهنة، حيث تجعلها قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لأسواق رأس المال والمتعاملين فيها؛
- تسهيل إجراء المقارنات بين القوائم المالية والحصول على نتائج دقيقة وفعالة ما دامت المعايير المستخدمة موحدة عبر العالم؛

- وجودها يؤدي إلى زيادة اطمئنان الدول الصناعية إلى صحة النتائج التي تعرضها القوائم المالية في المؤسسات الموجودة بالدول النامية، مما تجعلها تزيد من الاستثمار في هذه الدول؛
- تفيد هذه المعايير مستخدمي القوائم المالية خاصة منهم المستثمرون الذين يعتمدون عند اتخاذ قراراتهم على الاعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم على الظروف البيئية المحلية.

د- **الهيئات التي تصدر معايير التدقيق الدولية:** تقوم هيئات دولية بإصدار هذه المعايير، وهذه الهيئات هي:

- **الاتحاد الدولي للمحاسبين:** تم تشكيل هذه الهيئة في أكتوبر 1977 من 63 منظمة مهنية تمثل 49 دولة مختلفة، بهدف تعزيز تطوير مهنة المحاسبة دوليا باستخدام معايير متجانسة ومتناسقة تتعلق بمجالات تدقيق الحسابات، والضمان والتعليم، وأيضا السلوك وآداب المهنة المحاسبية، بالإضافة إلى رفع الأداء المحاسبي. (https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose، 2025)
- **لجنة ممارسة التدقيق الدولية:** تم تشكيلها عام 1976 تحت إشراف الاتحاد الدولي، وقد منحت سلطة محددة لإصدار معايير التدقيق الدولية، وصلاحية إصدار المسودات، وأيضا أدلة التدقيق الدولية نيابة عن مجلس الاتحاد. حيث أن هذه اللجنة ركزت على موضوع ونطاق تدقيق البيانات المالية، خطابات المشاركة، والمبادئ التوجيهية العامة للتدقيق. وفي عام 1991 تم إعادة ترميز المبادئ التوجيهية كمعايير دولية للتدقيق.
- **مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية:** في عام 2001 تم إجراء مراجعة شاملة للجنة ممارسات التدقيق الدولية، لتصبح سنة 2002 إلى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، ومنذ عام 2003 بدأ المجلس بالالتقاء خمس مرات في العام، وهي الهيئة المسؤولة عن إصدار، تعديل وتوضيح وشرح معايير التدقيق الدولية، حيث يهدف إلى وضع معايير دولية للتدقيق خاصة برقابة الجودة ومعايير التأكيد الأخرى. (https://www.iaasb.org/، 2025)

هـ- **عرض معايير التدقيق الدولية:** صنفت هذه المعايير إلى مجموعات تتمثل في:

- **المعايير 200-265:** تضم تسعة معايير، تتناول المسؤوليات الأساسية للمدقق، بما في ذلك الأمور المتعلقة بجودة أعمال التدقيق، والاتفاق مع الزبائن، التواصل مع الإدارة والإجراءات اللازمة بشأن شبهات الاحتيال.
- **المعايير 300- 330:** تضم أربعة معايير، تتناول المسؤوليات الأساسية للمدقق، فيما يتعلق بإجراءات التخطيط للمهام الرقابية وإعداد برامج الرقابة.
- **المعايير 402-450:** تضم معيارين، تتناول بعض الاعتبارات الخاصة الواجب مراعاتها من قبل المدقق.
- **المعايير 500-580:** تضم إحدى عشر معيار، تتناول المسؤوليات الأساسية للمدقق فيما يتعلق بإجراءات جمع وفحص وتوثيق أدلة الإثبات، واختيار العينات واستخلاص الاستنتاجات الرقابية.
- **المعايير 600-620:** تضم ثلاثة معايير، تتناول المسؤوليات الأساسية للمدقق عند الاستناد إلى أعمال مدققين آخرين.
- **المعايير 700-720:** تضم ستة معايير، تتناول المسؤوليات الأساسية للمدقق فيما يتعلق بإعداد تقارير الرقابة والرأي المهني.
- **المعايير 800-810:** تضم ثلاثة معايير، تتناول أمورا متفرقة ذات علاقة بنطاق أعمال الرقابة المالية ومسؤوليات المدقق بشأنها.

كما أن الجدول الموالي يوضح هذه المعايير

الجدول رقم (05): إصدارات معايير التدقيق الدولية سنة 2020

المجموعة	رقم المعيار	اسم المعيار
المبادئ والمسؤوليات العامة	**200**	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراءات عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
	210	قبول شروط مهمة التدقيق
	220	رقابة الجودة على تدقيق القوائم المالية.
	230	وثائق التدقيق.
	240	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالغش في إعداد القوائم المالية.
	250	مراعاة القوانين والنصوص التنظيمية عند تدقيق القوائم المالية.
	260	الاتصال بالمكلفين بالحوكمة.

	265	إبلاغ المكلفين بالحوكمة والإدارة عن الضعف أو القصور في الرقابة الداخلية.
التخطيط وتقييم المخاطر والاستجابة لها	**300**	تخطيط تدقيق القوائم المالية.
	315	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها (تمت مراجعته سنة 2019).
	320	الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ التدقيق.
	330	استجابة المدقق للمخاطر المقيمة.
	402	الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بمؤسسة تستخدم خدمات من مؤسسات خدمية
	450	تقييم التحريفات المكتشفة خلال التدقيق.
أدلة التدقيق	**500**	أدلة التدقيق
	501	أدلة التدقيق (اعتبارات خاصة حول عناصر محددة).
	505	المصادقات (التأكيدات) الخارجية.
	510	عمليات التدقيق الأولية (الأرصدة الافتتاحية).
	520	الإجراءات التحليلية
	530	العينات في التدقيق.
	540	تدقيق التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها (تمت مراجعته سنة 2019)
	550	الأطراف ذات العلاقة.
	560	الأحداث اللاحقة.
	570	استمرارية المؤسسة (تمت مراجعته سنة 2016)
	580	التصريحات الكتابية
	600	اعتبارات خاصة عند تدقيق القوائم المالية للمجمعات بما فيها عمل مدققي الفروع.
	610	استخدام عمل المدقق الداخلي (تمت مراجعته سنة 2013).
	620	استخدام عمل خبير.
استخدام أعمال الآخرين	**700**	تكوين الرأي وتقديم تقرير عن القوائم المالية (تمت مراجعته سنة 2016)
	701	الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق في تقرير المدقق.
	705	تعديلات الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل.
	706	فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل.
	710	المعلومات المقارنة (مقارنة الأرقام والقوائم المالية المقابلة).
	720	مسؤوليات المدقق عن المعلومات الأخرى المفصح عنها في القوائم

		المالية.
مجالات متخصصة (اعتبارات خاصة	**800**	اعتبارات خاصة في تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا لأطر عمل للأغراض الخاصة.
	805	اعتبارات خاصة في تدقيق حسابات القوائم المالية المفردة وعناصر محددة، أو عنصر مفرد من عناصر القوائم المالية.
	810	تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة.

المصدر: (www.ifac.org/system/files/publication/files/IAASB-2020-Hanbook-Volume-1 et 2 et 3. pdf)

3- **معايير التدقيق المحلية:** في سنة 2011 بدأت الجزائر تفكر في إصدار معايير خاصة بمهنة التدقيق، وبعد دراسة تمت لمدة خمسة سنوات لمدى استجابة البيئة الجزائرية لمعايير التدقيق الدولية، قام المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق لجنة التقييس والممارسات المهنية في بداية سنة 2016 بإصدار اثنا عشر معيار سميت بالمعايير الجزائرية للتدقيق من أصل 37 معيار دولي ووضعتهم حيز التنفيذ، هذه المعايير قابلة للتعديل والإضافة والتجديد طبقا لظروف التطور الاقتصادي ومقتضيات التطبيق الجزائري للمعايير الدولية، وهي بمثابة مرجع يسترشد به المهنيين من أجل مهمتهم والخروج بتقرير ذات جودة عالية يفيد كل من المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم. وفي سنة 2018 أضاف المجلس أربعة معايير.

وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

أ- **المقرر رقم 02 المؤرخ في 04 فيفري 2016** المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق جاء بأربعة معايير هي: (الوزارة المالية، 2016)

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210: اتفاق حول أحكام مهام التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505: التأكيدات الخارجية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560: أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580: التصريحات الكتابية.

ب-**المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016** المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، جاء بأربعة معايير هي: (الوزارة المالية، 2016)

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500: العناصر الملحقة؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510: مهام التدقيق الأولية –الأرصدة الافتتاحية؛

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية.

ج- **المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017** المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، جاء بأربعة معايير هي: (الوزارة المالية، 2017)

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520: الإجراءات التحليلية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570: استمرارية الاستغلال؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620: استعمال أعمال خبير معين من طرف المدقق.

د- **المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018** المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، جاء بأربعة معايير هي: (الوزارة المالية ، 2018)

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230: وثائق التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 501: العناصر المقنعة –اعتبارات خاصة–؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530: السبر في التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 450: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها.

4- **الفرق بين المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية للتدقيق:** يمكن تلخيص الفرق بينهما في الجدول التالي.

الجدول رقم (06): الفرق بين معايير الدولية للتدقيق والمعايير المحلية الجزائرية

أوجه المقارنة	المعايير الدولية للتدقيق		المعايير المحلية (الجزائرية)
	المعايير المتعارف عليها	المعايير الدولية للتدقيق	
الجهة المصدرة	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين	مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد نيابة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين	لجنة التقييس والممارسات المهنية نيابة عن المجلس الوطني للمحاسبة
الفئة المستهدفة	مدقق الحسابات	مدققي الحسابات	مدققي الحسابات (محافظي الحسابات)
أهم المعايير	10 معايير، تم تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات: معايير العامة، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير	37 معيار مصنف في عدة مجموعات	16 معيار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

الأسئلة

السؤال الأول: ما الهدف من إصدار معايير التدقيق الدولي؟

السؤال الثاني: ما الفرق بين معايير التدقيق الدولي ومعايير التدقيق الجزائري؟

السؤال الثالث: ما هي الهيئة التي أصدرت معايير التدقيق الدولي؟

السؤال الرابع: اشرح معايير التدقيق التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي؟

السؤال الخامس: ما الفرق بين معايير التدقيق الدولي ومعايير التدقيق المتعارف عليها؟

السؤال السادس: متى تم إصدار معايير التدقيق في الجزائر؟

السؤال السابع: صنفت معايير التدقيق الدولية إلى مجموعات، أذكر هذه المجموعات؟

السؤال الثامن: لماذا تم إصدار معايير التدقيق الدولية؟

السؤال التاسع: بماذا اهتمت لجنة ممارسات التدقيق الدولية؟

المحور السادس: الإجراءات التمهيدية والأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي

تسبق عملية التدقيق في البنوك إجراءات تمهيدية من الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل الشروع في الأعمال التفصيلية لهذه العملية.

أولا: الإجراءات التمهيدية في عملية التدقيق البنكي

تتمثل هذه الإجراءات بشكل عام في ما يلي:

1- **إجراءات الملف الدائم للبنك:** يشمل الملف الدائم على البيانات الخاصة بالنشاط والمذكرات المستمرة الأثر، ويطلق عليه "الملف الدائم" لما يتضمنه من بيانات سوف تستمر طول السنين دون تقييد ما لم تطرأ بعض التغييرات عليها، أما الملف الجاري فهو عبارة عن ملف مفتوح لأوراق عمل كل عملية تدقيق، والذي يمثل سجلا مفصلا لأعمال التدقيق والاختبارات التي أجريت أثناء التدقيق، إذ يعد هذا الملف لحفظ المستندات والمذكرات والبيانات المتعلقة بعملية التدقيق لكل مهمة ولمرة واحدة.

2- **تقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة:** وتقرير مدى سلامة هذه النظم وفعالية نظام التدقيق الداخلي ودرجة الاعتماد عليه، ودراسة جميع الأنظمة والضوابط والإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة لضبط المخاطر ولحماية الموجودات وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي الذي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد. ويتم تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق الخطوات التالية:

أ- **دراسة نظام الرقابة الداخلية:** يجب أن يكون هناك فهم كافي للرقابة الداخلية في كل عملية التدقيق، ويكون كحد أدنى لتخطيط التدقيق الداخلي على نحو ملائم.

ب-**فحص النظام:** يحاول المدقق أثناء هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم وفقا لما هو محدد مسبقا، ويتم ذلك بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام مع مراعاة التوقيت المناسب. والشكل التالي يوضح خطوات فحص نظام الرقابة الداخلية.

الشكل رقم (09): خطوات فحص نظام الرقابة الداخلية

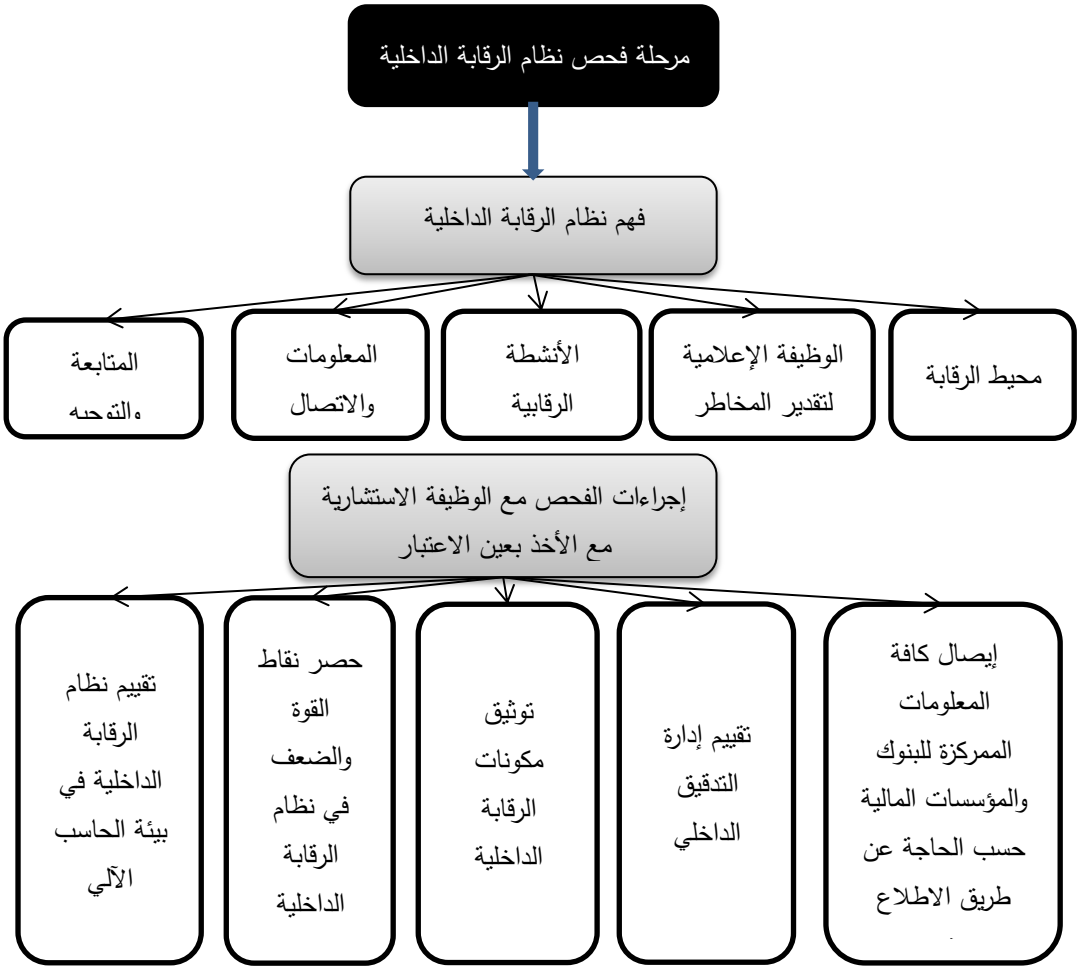

المصدر: (زقيب، 2019)

ج- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** هي الخطوة الأخيرة من الحكم على فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ودرجة الاعتماد عليه، ومن ثم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام واكتشاف نقاط الضعف والقوة وذلك من خلال تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية التي تشمل ما يلي:

الجدول رقم (07): تقييم نظام الرقابة الداخلية

العنصر	الملاحظة
محيط (بيئة) الرقابة	- تقييم مدى وجود نزاهة وقيم أخلاقية لدى الموظفين؛ - تقييم مدى كفاءة الهيكل التنظيمي حسب مبدأ الفصل بين المهام؛ - تقييم كفاءة الموظفين في تنفيذ مهامهم خاصة كيفية إعداد التقارير المالية.
تقدير المخاطر البنكية	- تحديد العمليات الأكثر عرضة للمخاطر؛ - تقييم درجة أهمية المخاطر.
الأنشطة الرقابية	- تقييم مدى احترام البيانات والإجراءات والقواعد التي يتم إعدادها من طرف

	المسؤولين والقوانين، والتنظيمات المعمول بها في البنك؛ - تقييم مدى وجود تفويض للسلطات؛ - الاستقلال الوظيفي بين مهام الأقسام؛ - التأكد من أرصدة الزبائن ومقارنة الجرد الفعلي بالدفتري؛ - مقارنة بيانات سجلات الأصول مع قوائم جرد فعلي للأصول ذاتها.
المعلومات والاتصال	أ- تقييم المستندات والوثائق المحاسبية، ومدى احترام التسجيل المحاسبي لمبادئ المخطط الوطني المحاسبي؛ ب- التأكد من صحة أرقام التقارير؛ ج- التأكد من صحة القيود المحاسبية وتدقيق العمليات المحاسبية.
التوجيه والمتابعة	التحقق من مدى الالتزام بتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين.

المصدر: (بوتين، 2005)

3- **التحقق من مدى التزام إدارة البنك وفروعه بدليل العمل تعليماته:** والتأكد من مدى كفايتها لتحقيق الرقابة على كافة الأعمال و التصرفات، وتنقسم هذه الرقابة إلى قسمين:

أ- **رقابة دائمة:** ذلك للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة، وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك أو المؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

ب-**رقابة دورية:** لمدى انتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا، وأخيرا فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها.

4- **دراسة برامج وتقارير التدقيق الداخلي على إدارات البنك وفروعه في السنتين الأخيرتين:** واستخلاص أهم الملاحظات التي وردت فيها.

5- **دراسة جميع الحوادث المالية التي وقعت بالبنك:** وأسباب وقوعها والكشف عن التغيرات في نظام الرقابة الداخلية التي سهلت وقوعها وتفاديها مستقبلا.

الشكل رقم (10): ملخص الإجراءات التمهيدية في عملية التدقيق البنكي

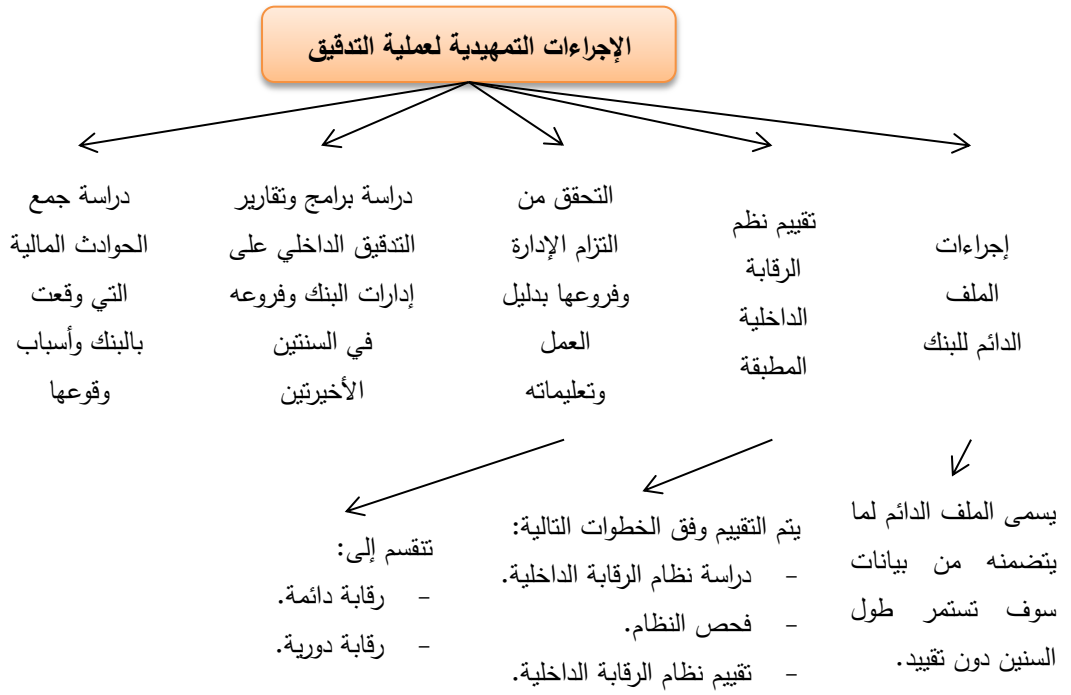

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: الأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي

بعد إكمال المدقق للإجراءات التمهيدية يقوم بالأعمال التفصيلية التالية:

1- **تحديد فروع البنك التي سيتم القيام بعملية التدقيق فيها:** على أن تحدد هذه الفروع على أساس أكبرها من حيث رقم الأعمال أو حجم النشاط أو الفروع التي تعرضت لمشاكل.

2- **اعتماد إجراءات الجرد:** بما في ذلك الحصول على نسخ إجراءات الجرد وتشكيل لجان الجرد وإعداد برنامج الإشراف على الجرد، والذي يتضمن:

- موجودات الخزينة من النقود المحلية والأجنبية؛
- البضائع المرهونة للبنك على القروض الممنوحة للزبائن؛
- سندات الصندوق التي تعد ملكا للبنك والأخرى المودعة كضمان لديه؛
- الأوراق التجارية المخصومة و برسم التحصيل؛
- الشيكات السياحية وخطابات الضمان الصادرة من البنك والأخرى المقدمة له.

3- **اعتماد أسلوب المصادقات في التحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة:** يوضح ببرنامج الحسابات التي سيتم إرسال مصادقات عنها والتاريخ الذي سيتخذ أساسا لهذه المصادقات

وأن تعتمد المصادقات بواسطة البنك، ويراجعها المدقق الذي يصدرها تحت إشرافه ومسؤولياته، وذلك لإثبات حقوق البنك قانونيا وموضوعيا من خلال اختيار عينة من زبائن البنك ذات المبالغ الكبيرة قانونيا ومحاسبيا ومطابقة مجموع الأرصدة في كل من الحسابات الجارية المدينة والسلف والقروض مع إجمالي كل من هذه الحسابات في الدفتر الكبير، وإرسال مصادقات لهم.

4- **التحقق أنه تم تكوين مؤونات كافية:** لتغطية جميع الأعباء والخسائر المحتملة للتأكد من كفايتها للغرض الذي احتسبت من أجله، والتأكد من صحة الطرق المحاسبية المتبعة في حسابها وأنها بموجب القوانين السارية، ويتم إتباع الإجراءات التالية:

- دراسة أقساط الامتلاك ويمكن أن يلجأ المدقق هنا للخبراء؛
- التأكد من الثبات في حساب الأقساط وتحديد التفاوت إذا وجد؛
- مقارنة المخصصات في سجل منفصل عن سجل البنك، وإجراء المطابقة للوقوف على الفروقات؛
- التأكد من أن حساب الاحتياطات تم بما يتماشى مع القوانين السارية؛
- التأكد من طريق حساب الاحتياطات.

5- **فحص جميع العقود والاتفاقيات التي أبرمها البنك:** والتأكد من مطابقتها للأحكام والقوانين واللوائح، والتعليمات والقواعد النقدية والبنكية المتبعة، وذلك بهدف التأكد من صحتها قانونا و أرصدتها والتأكد من تطبيق مبدأ الاستحقاق. ويتم هذا بـ:

- الاطلاع على العقود التي بموجبها تم إلزام البنك؛
- تدقيق المستندات المؤيدة لدفع هذه المبالغ، ومطابقتها مع دفتر المصروفات؛
- نفس الإجراءات بالنسبة للفوائد والإيرادات المستحقة غير المقبوضة.

6- **فحص القروض المقدمة:** من خلال التأكد من سلامة القرارات ومدى احترام ومراعاة التعليمات وشروط منح القروض، وكفاية الضمانات مع فحص أرصدة الزبائن الممنوحين لقروض بضمانات غير كافية وغير القادرين على الوفاء بها، وحصر التسويات التي تمت في هذا الشأن المتضمنة تنازل البنك على جزء من أصل الدين أو فوائده وما تم إعدامه من هذا القروض. حيث يتم تدقيق قسم القروض وفق ثلاث مراحل أساسية هي:

أ- **مرحلة التحضير:** قيام فريق التدقيق الداخلي التعرف على مصلحة القروض وذلك من أجل:

- التعرف على التنظيم العام للقروض، سياسة الإقراض العامة، الموظفين، النشاطات الممولة، ومختلف الإجراءات للحصول على القرض؛
- القيام بفحوصات تحليلية للقروض وكذا لنتائج نشاط القرض؛
- تحديد مختلف المخاطر الناتجة عن القروض.

ب-**مرحلة القيام بأعمال التدقيق:** من أجل تقييم الرقابة الداخلية لنشاط القروض لابد على المدقق الداخلي القيام بما يلي:

- **تحليل إجراءات الالتزام:** وذلك بتدقيق أنظمة التفويض، مدى احترام سياسة منح القروض المطبقة في البنك (الشروط، معدلات الفائدة المطبقة، وغيرها)، ومدى تطبيق نظام خاص بمتابعة الترخيصات بالقروض، بالإضافة إلى التأكد من تاريخ صلاحية القرض، وفيما إذا كانت المستندات المستعملة في العقد موجودة فعلا في الملف، ومدى احترام القرض الممنوح للشروط المتفق عليها ومراقبة الاستحقاق واسترجاع الأموال في التاريخ الصحيح.
- **تحليل تسيير القروض العادية:** من خلال متابعة تسديد القروض في آجالها المحددة بالإضافة إلى تسيير الإجراءات المتعلقة بوضعية القرض، مثل :التسديد المسبق، توقيف القرض، وغيرها.

فعلى المدقق الداخلي دراسة حجم القروض وخاصة القروض ذات معدلات النمو السريعة والديون التي تم إعادة جدولتها، وكذا القروض التي يحتمل عدم سدادها مع مراعاة الخسائر السابقة، وذلك من أجل تصنيف القروض وكشف القروض المشكوك فيها.

- **تحليل نظام مراقبة المخاطر:** لمعرفة مدى قدرة البنك على تحديد وكشف القروض ذات المخاطر، ودرجة تلك المخاطر مع إعطاء رأي حول مستوى التحكم فيها.

ج- **مرحلة مراقبة الحسابات:** يتم ذلك من خلال ثلاثة خطوات هي:

- **فحص الأخطار على القروض:** إن فحص أهم ملفات القروض المشكوك فيها وغير قابلة للتحصيل يتركز على تقييم مستوى المؤونة المكونة لتغطية خطر عدم التسديد من خلال تحليل الوضعية المالية للمقترض، وكذا الضمانات الممنوحة ومدى صحتها، بالإضافة إلى التأكد من الضمانات المقدمة للبنك للمقترض، فمثلا إذا كان الضمان هو عقار على المدقق أن يتأكد قيمة العقار تفوق أو تساوي قيمة القرض، وإذا كان الضمان عبارة عن سلعة التأكد من فعلا ملك للزبون وأن قيمتها تغطي قيمة القرض مع وجود هامش يضمن

التغطية عند انخفاض قيمتها السوقية. ومن أجل تقييم المخاطر يقوم المدقق بالتحقق من مدى كفاية المخصصات ضد خسائر القرض، مع الأخذ في الحسبان تحديد جودة القروض المقدمة في البنك والتركيز على حجم التهديدات الائتمانية.

- **الفحص بالحاسوب:** يقوم المدقق بعملية الفحص والتدقيق عن طريق الحاسوب من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالقروض كمعدلات الفائدة وغيرها.

وفي نهاية المهمة يقوم المدقق بإعداد التقرير حول قسم القروض والالتزامات، حيث يتضمن التقرير نقاط القوة والضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين نظام الرقابة في قسم القروض.

- التحقق من أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية.

والجدول التالي يلخص أهم الإجراءات التفصيلية للتدقيق البنكي.

الجدول رقم (07): الإجراءات التفصيلية للتدقيق البنكي

البيانات	إجراءات التدقيق	الهدف من تدقيقها
النقديـــــــة	- جرد موجودات الصندوق وتدوينها على كشف مستقل وحصر كل مدفوعات ومقبوضات الصندوق بموجب مستندات تؤيد ذلك؛ - تحضير محضر بنتائج الجرد يصادق عليه المدقق وأمين الصندوق.	- التأكد من الوجود الفعلي ومطابقته بالرصيد الدفتري بتاريخ الجرد والوقوف على أية فروقات؛ - التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود تسقيف البنك؛ - التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود المبالغ المؤمن عليها.
محفظة الأوراق المالية	- إعداد كشوف تفصيلية بتوظيفات مماثلة للبنك في الأوراق المالية، ومطابقة مجاميع كل نوع من الأرصدة الخاصة به؛ - التأكد من ملكية البنك للأوراق المالية بالاطلاع على الشهادات المؤيدة؛ - جرد الأوراق المالية بحضور الموظفين.	التأكد من الأرصدة النقدية للأوراق المالية تعبر بصدق عن الموجودات الفعلية من الأوراق المالية. التأكد من أن أرباح وخسائر وفوائد الأوراق المالية قد سجلت بالكامل.
الأوراق التجارية (الكمبيالات)	- جرد الكمبيالات ومقارنتها بأرصدة البنك؛ - إرسال مصادقات للجهات المودعة لديها؛ - اختبار صحة العمليات الحسابية للفوائد والعمولات.	- التأكد من الوجود الفعلي للكمبيالات؛ - التأكد من ملكيتها ومن إمكانية تحصيلها؛ - التأكد من صحتها القانونية والموضوعية؛ - التأكد من عدم تجاوز التسقيف بالنسبة للكمبيالات المخصومة.

المخصصات	- دراسة أقساط الاهتلاك ويمكن لجوء المدقق للخبراء؛ - –التأكد من الثبات في حساب الأقساط وتحديد التفاوت إن وجد.	- التأكد من كفايتها للغرض الذي احتسبت لأجله؛ - التأكد من صحة الطرق المحاسبية المتعارف عليها في ذلك وأنها بموجب القوانين السارية.
الاحتياطات	التأكد من أن حساب الاحتياطات يتماشى مع القوانين السارية، وأنه قد تم بالرجوع للمعايير المتعارف عليها.	- تفادي المخاطر البنكية؛ - إلزام البنوك بالرقابة البنكية (الاحتياطي الإلزامي المفروض من البنك المركزي).
القروض والسلف والجاري مدين	- مطابقة مجموع أرصدة حساباتها مع إجمالي كل من هذه الحسابات في الدفتر الكبير؛ - الاطلاع والمراجعة المستندية؛ - إرسال مصادقات لزبائن البنك؛ - اختبار عينة من زبائن البنك ذات المبالغ الكبيرة قانونا ومحاسبيا.	إثبات حقوق البنك قانونيا وموضوعيا.
المصروفات المستحقة	- طلب كشف تفصيلي لها وتدقيق هذه المستحقات مع المستندات المؤيدة لها؛ - مراجعة قيود التسوية والطرق المحاسبية.	التأكد من صحة التزام البنك بها وفترتها ومن صحة أرصدتها.
الإيرادات المقبوضة	تنظيم كشف تفصيلي لها ومراجعة قيود تسويتها ومطابقتها بالمستندات المؤيدة لها.	التأكد من صحة هذه الإيرادات وجديتها ومن صحة توجيهها المحاسبي.

المصدر: (أقاسم، 2019)

الأسئلة

السؤال الأول: كيف يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية؟

السؤال الثاني: ماذا يشمل إجراءات الملف الدائم للبنك؟

السؤال الثالث: كيف يتم تحديد فروع البنك التي سيتم القيام بعملية التدقيق فيها؟

السؤال الرابع: ما الفرق بين الرقابة الدائمة والرقابة الدورية؟

السؤال الخامس: ما هي الإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق في البنوك؟

السؤال السادس: كيف يتم فحص القروض المقدمة؟

السؤال السابع: ما الهدف من فحص القروض المقدمة من طرف البنوك؟

المحور السابع: هيئات التدقيق الخارجي للبنوك في الجزائر

يعتبر البنك المركزي الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان سلامة واستمرارية النظام البنكي، واعتباره بذلك رقيبا على أنشطة القطاع البنكي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها و أبعادها أو للإفلاس، وتستهدف رقابة البنك المركزي التأكد من التزام البنوك في أعماله بأحكام قانون البنك المركزي وقرار مجلس إدارته وتوجيهاته وتعليماته، وكذا التأكد من سلامة المراكز المالية والائتمانية للبنوك للمحافظة على حقوق المودعين والدائنين للبنك، تحقيق الاستقرار النقدي وأخيرا تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.

أسند الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم مهام الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية إلى هيئات لها دور في تدعيم النظام البنكي والمالي وهي اللجنة البنكية والمصالح المشتركة لبنك الجزائر. كما تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وفروع البنوك الأجنبية بتعيين محافظين اثنين للحسابات على الأقل ويخضعان لرقابة اللجنة البنكية التي يمكنها تسليط العقوبات على محافظ الحسابات دون الإخلال بالملاحقات التأديبية والجزائية.

أولا: رقابة اللجنة البنكية

تعتبر اللجنة البنكية الهيئة الأساسية المشرفة والمراقبة لعمل البنوك والمؤسسات المالية، وقد خول لها المشرع في إطار تحقيق مهامها صلاحيات واسعة، فهي المكلفة بالرقابة على أساس الوثائق في عين المكان وفي حالة اكتشاف مخالفة بنك أو مؤسسة مالية للقوانين فإن لها السلطة الكاملة في اتخاذ أي إجراء تراه مناسبا كما هو منصوص عليه في قانون النقد والقرض.

تشكيلة ومهام اللجنة البنكية: تعتبر هيئة رقابة خارجية تم إنشاؤها بموجب المادة 143 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وأبقى عليها الأمر 11-03 بمقتضى المادة 105 منه وتعتبر سلطة إدارية مستقلة تمارس صلاحيتها باسم الدولة وتتولى مهمة ضبط النشاط البنكي باعتبارها جهاز رقابي فعال وذلك عن طريق مراقبة تطبيق البنوك للقوانين والأنظمة التي تحكمها وبمعاقبتها في حال المخالفة. (قانون رقم 90-10، 1990)

كما أنها مستقلة عضويا ووظيفيا عن بنك الجزائر من حيث تشكيلها وكيفية اتخاذ القرار، إذ نصت المادة 108 من الأمر 11-03 على أنه يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب

اللجنة البنكية بواسطة أعوانه، هذه الاستقلالية تجعلها تتميز بخصوصيات اتجاه السلطة العمومية. وتتكون طبقا للمادة 106 من قانون النقد والقرض من: (الأمر رقم 03-11، 2003)

- المحافظ رئيسا وسبعة أعضاء آخرون.
- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال البنكي والمالي والمحاسبي.
- قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها، وينتدب الثاني من المجلس الأعلى للدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من المستشارين الأولين.
- ممثل عن الوزير المكلفة بالمالية.

ويتم تعيين أعضاء اللجنة البنكية من قبل رئيس الجمهورية عن طريق مرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات وتطبق المادة 28 من قانون 23-09 على رئيس اللجنة وأعضائها. كما لا يمكن لأعضائها أثناء عهدتهم ممارسة أي وظيفة أو عهدة أخرى بأجر أو بدون أجر.

إن المهمة التي تم إنشاء اللجنة البنكية لها هي بالأساس كجهاز رقابي عن طريق العمليات التي تقوم بها سواء عمليات إدارية أو عمليات عقابية بموجب المخالفات التي ترتكب من طرف البنك أو المؤسسات المالية. حيث كلفت اللجنة حسب المادة 116 من قانون 23-09 بالمهام التالية: (قانون رقم 23-09، 2023)

- رقابة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، مزودي خدمات الدفع للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم؛
- فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية والسهر على نوعية وضعياتها المالية؛
- المعاقبة على الإخلالات التي تتم معاينتها؛
- السهر على احترام قواعد حسن سير المهنة.

لكن التنفيذ الفعلي لعمليات الرقابة أوكلها المشرع بموجب المادة 108 من قانون النقد والقرض 11-03 إلى أجهزة بنك الجزائر من خلال أعوانه.

وفي هذا الإطار كلفت المديرية العامة للمفتشية العامة كجهاز تابع لبنك الجزائر للقيام بعمليات الرقابة لصالح اللجنة البنكية وفقا لآليتين:

- الأولى متمثلة في الرقابة المستندية على المستوى المركزي من خلال التصريحات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية لصالح اللجنة البنكية والمفتشية العامة، بحيث تلزم بإرسال

تقارير دورية حول وضعيتها المحاسبية أو المالية من قوائم مالية أو نسب احترازية (ملاءة، سيولة، خطر صرف، وغيرها)، وذلك للتأكد من مصداقية وسلامة الوثائق المحاسبية واحترامها للنسب والقواعد الاحترازية، وغيرها.

- أما الثانية فترتبط بالرقابة في عين المكان أو ميدانيا من خلال فرق متخصصة ترسل من طرف المفتشية للبنوك والمؤسسات المالية سواء كان موضوع تلك اللجان رقابة عامة أو شاملة أو خاصة أو تحقيقات خاصة، وليتحقق بالتالي هدف تقييم البنك أو المؤسسة المالية من الناحية المؤسسية (احترام القوانين والأنظمة) أو الناحية المالية (سلامة القوائم والعمليات البنكية موضوع الرقابة).

وعادة ما توجه نتائج المراقبة مهما كان نوعها من طرف المفتشية العامة للجنة البنكية في شكل تقرير، يثبت فيه الحالات التي تم تسجيلها والمخالفات التي تم إثباتها من خلال عمليات الرقابة المنجزة. ليتم في الأخير تقرير العقوبات الناجمة عن تلك المخالفات والتي تتدرج من الإنذار كحد أدنى إلى سحب الاعتماد والتصفية كحد أقصى من طرف اللجنة البنكية.

إن العمل الذي تباشره اللجنة والمتمثل في الرقابة المكتبية على أساس الوثائق والمستندات، والرقابة الميدانية في عين المكان، إنما تقوم به من خلال الهيئات المكونة والتابعة لها، والمتمثلة في الأمانة العامة والخلية القانونية التابعة لها، كما يساعد الأمين العام في تأدية مهامه مديريتان مركزيتان (المديرية المركزية لرقابة البنوك والمؤسسات المالية، المديرية المركزية للإشراف على النظام البنكي).

كما أعطى المشرع اللجنة البنكية مجموعة من الصلاحيات المتنوعة بهدف الحفاظ على التوازن المالي والتدخل لعقاب عن أي إخلال يتم معاينته وكشفه، ويتحدد نظام اختصاصها في ثلاث مجالات هي: اختصاص تنظيمي، اختصاص رقابي واختصاص تأديبي.

فبخصوص الاختصاص التأديبي فإن للجنة أن تفرض إحدى العقوبات على الخاضع للرقابة إذا أخل بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه، وتتمثل هذه العقوبات في: (قانون رقم 23-09، 2023)

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط؛

- التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقت أو عدم تعيينه؛
- إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالإدارة مؤقت أو عدم تعيينه؛
- سحب الاعتماد.

ثانيا: رقابة المصالح المشتركة لبنك الجزائر

تمثل الدعم الحقيقي للبنوك والمؤسسات المالية بالمعلومات، وتعتبر كوسيلة للرقابة وتقدير أعمالها وتحقيق السير الحسن للجهاز البنكي. وتتمثل هذه المصالح في:

1- رقابة مجلس النقد والقرض: وفقا لما تنص عليه المادة 62 من قانون النقد والقرض، فإنه مجلس النقد والقرض يتولى مهام تحديد المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء، والمخاطر بوجه عام، وذلك تطبيقا لما أقرته لجنة بازل التي تهتم بتحسين وتطوير معايير الحذر والرقابة.

ويترتب على عدم الالتزام بهذه المقاييس والنسب، عقوبات تبدأ بالإنذار وتصل إلى سحب الاعتماد (المادة 114 من الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض)، فبالإضافة إلى صلاحيات مجلس النقد والقرض السابق ذكرها، يجدر بنا أن لا ننسى صلاحيته في مجال الرقابة على إنشاء البنوك والمؤسسات المالي. كما يمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل بين أعضاءه لجانا استشارية، ويحق له استشارة أية مؤسسة مالية أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا.

يتشكل مجلس النقد والقرض طبقا لأحكام المادة 58 من الأمر -11-03 من: (الأمر رقم 03-11، 2003)

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر(المحافظ رئيسا، نوابه الثلاث، ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية).
- شخصين يختاران بحكم كفاءتهما ما في المسائل الاقتصادية والنقدية، واللذان يعينان بموجب مرسوم رئاسي.

2- المفتشية العامة لبنك الجزائر: تعتبر إحدى المديريات العامة لبنك الجزائر والتي بدورها تنقسم إلى مديرية المفتشية الخارجية، ومديرية المفتشية الداخلية، مديرية مراقبة المستندات،

والمفتشيات الجهوية للوسط والشرق والغرب، ولكل منهما دور في منظومة العمل الرقابي للمفتشية العامة للجهاز البنكي، فهي تسهر على حسن سير مصالح البنك المركزي والمراقبة والتدقيق في كل أنشطته الإدارية والبنكية في إطار مراقبة داخلية (المراقبة والتدقيق في كل عمليات وأنشطة مصالح البنك المركزي، كمراقبة عمل غرفة المقاصة وتنظيم هياكل البنك وتسيير القروض والميزانية المحاسبية، وكل ما يتعلق بتسيير مخزون العملة الوطنية والأجنبية).

أما مفتشية الرقابة الخارجية فهي تعمل لحساب اللجنة البنكية وتعتبر الجهة المكلفة بتنظيم عملية الرقابة المستندية والرقابة الميدانية، عن طريق المراجعة والتحقق من المحاضر والتقارير والوثائق التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية، ومدى مطابقتها لمقتضيات قانون النقد والقرض، وتحليل الميزانيات السنوية، والتأكد من أن شروط مقرر الاعتماد ما زالت قائمة من حيث احترام الشكل القانوني للبنك، والحد الأدنى لرأس المال، وتسيير محفظة القروض، وعمليات التجارة الخارجية وغيرها، وبعد فحص المستندات ودراسة البيانات المحاسبية وتسجيل الملاحظات يتحرك مفتشو بنك الجزائر إلى مقر البنك أو المؤسسة المالية في إطار رقابة ميدانية للتأكد من صحة المعطيات والوثائق المقدمة، لتنتهي بتقارير ترسل إلى اللجنة البنكية التي تملك صلاحية اتخاذ الإجراءات القانونية.

3- مركزية المخاطر: تكلف بجمع ومعالجة وحفظ المعلومات حول القروض البنكية (أسماء المستفيدين من القروض طبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية)، وإعادتها إلى المؤسسات البنكية بعد كل عملية مركزة، على هذا الأساس فإن مركزية المخاطر له وظيفة مزدوجة تتمثل: أولا في مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك، ثانيا تقوم بوظيفة إعلامية لصالح البنوك تمكنها من اتخاذ القرار السليم بقبول أو رفض عملية الإقراض.

وتضم مركزية المخاطر قسمين بالنظر إلى طبيعة الأشخاص المقترضين المستهدفين بعملية الرقابة والاستعلام، هما قسم مركزية مخاطر المؤسسات (تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنوية والأشخاص الطبيعية الذين يمارسون مهنيا بدون أجر من تجار وحرفيين، وأصحاب مهن حرة). وقسم مركزية مخاطر الأسر (تسجل في هذا القسم

المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد، في إطار السعي إلى تشديد الرقابة على عملية منح القروض الاستهلاكية للأفراد، لتجنب وضعية عدم القدرة على تسديد الديون).

يعد المجلس طبقا لأحكام المادة 64 من قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي، النظام الذي ينظم سير مركزية المخاطر وتمويلها من قبل المنخرطين الذين لا يتحملون سوى تكاليفها المباشرة. (قانون رقم 23-09، 2023)

4- **مركزية المستحقات الغير مدفوعة:** تكمن مهمة هذه المركزية بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستخدام مختلف وسائل الدفع، ومن مهامها أيضا:

- تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع التي تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض؛
- نشر قائمة عوارض الدفع؛
- تحرير قائمة حوادث عدم الدفع المحصاة باسم الدائنين مرة في كل شهر.

كما تهدف مركزية المستحقات غير المدفوعة كما نصت عليه المادة 110 من قانون 23-09 إلى الوقاية ومحاربة إصدار الشيكات بدون رصيد، وتكلف بمركزة حوادث الدفع بالشيك لغياب أو عدم كفاية الرصيد المصرح به من طرف البنوك والخزينة العمومية، إضافة إلى المصالح المالية لبريد الجزائر. (قانون رقم 23-09، 2023)

تحكم النصوص التنظيمية مركزية المستحقات غير المدفوعة ويتم وصلها بنظم الدفع التي يشرف عليها بنك الجزائر. كما يضع ويسير عن طريق نظام أي مركزية معلومات أخرى مرتبطة بمهامه.

5- **مركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد:** يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد أو عدم وجوده أصلا وتبليغها إلى الوسطاء الماليين المعنيين، كما أنّ على أولئك الوسطاء الاطلاع على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون، و تتمثل مهام هذا الجهاز في:

- تنظيم وتسيير الفهرس المركزي لعوائق الدفع وكل المتابعات الخاصة بها؛
- النشر الدوري لقوائم إعاقات الدفع مع كل المتابعات الخاصة بها على كل الوسطاء الماليين وعلى كل من يهمه الأمر؛

- يهدف إلى وظيفته الإعلامية إلى وضع آليات للرقابة على استعمال واحد من أهم وسائل الدفع الشائعة وهي الشيك.

6- مركزية الميزانيات: أنشئت لدى بنك الجزائر بهدف مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية، وقصد تعميم استعمال طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام البنكي وفي تقدير ملاءة الزبون، وكذلك وضع معايير لتصنيف الديون البنكية طبقا لقواعد الحذر.

وتكملة للدور الذي تقوم به مركزية المخاطر، فإن مركزية الميزانيات تتمثل مهمتها في جمع المعلومات المحاسبية والمالية ومعالجتها ونشرها والمتعلقة بالمؤسسات التي تحصلت على قرض مالي من بنوك ومؤسسات مالية وشركات اعتماد إيجاري الذي يخضع إلى تصريح لمركزية المخاطر لبنك الجزائر.

ويجب أن تتضمن هذه المعلومات المحاسبية والمالية الميزانية وجدول حسابات النتائج والبيانات الملحقة للسنوات الثلاث الأخيرة لزبائنها من المؤسسات وفقا لنموذج موحد يضعه بنك الجزائر.

7-خلية معالجة الاستعلام المالي: من الجرائم التي كشف عنها الواقع العملي البنكي، هي جريمة تبييض الأموال التي تتم عبر القنوات البنكية، التي تعتبر الوسيلة الأنجع والأسهل لمبيضي الأموال، تترتب عنها آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، ونتيجة لخطورة هذه الجريمة عمد المشرع الجزائري إلى وقاية النظام البنكي منها من خلال سن نص قانوني لمحاربتها، تمخض عنها ميلاد هيئة وقائية تسمى بـ "خلية معالجة الاستعلام المالي".

تتمثل مهامها حسب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 في:

أ- **تلقي التصريحات بالشبهة:** عن مختلف العمليات البنكية المشكوك فيها من قبل البنوك والمؤسسات المالية والتي قد تثير الانتباه سواء لكثرتها أو لحجمها أو ذات طابع غير اعتيادي (المادة 19 من القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الذي نص على إلزامية خضوع البنوك والمؤسسات المالية لواجب الإخطار بالشبهة).

ب-**معالجة التصريحات بالشبهة:** اذ تقوم مصلحة التحقيقات والتحريات بالتحقق من مدى صحة البيانات وجدية الشبهة من خلال الاطلاع على سجلات ومستندات البنوك

والمؤسسات المالية المتعلقة بالعمليات البنكية سواء محلية أو دولية التي يمكن من خلالها الوصول إلى نتيجة ما تفيد التحقيق، هذا إضافة إلى الاطلاع على ملفات الزبائن والمستفيدين المحفوظة لدى البنوك والمؤسسات المالية.

ج- **إخطار وكيل الجمهورية:** إذا أسفر أي تحقيق عن ثبوت جريمة بتبييض الأموال بالدلائل، يتعين عليها إبلاغ النيابة العامة، إذ يتم إرسال الملف الى وكيل الجمهورية لدى محكمة الجزائر غير أنه يتم سحب الإخطار بالشبهة من الملف المرسل لكي لا يعرف من أخطر الخلية، ويمكن لوكيل الجمهورية اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة ومنها طلب الحجز والتجميد للأموال محل الجريمة المثبتة، ويرسل وكيل الجمهورية هذا الطلب مشفوعا بالتماساته إلى رئيس محكمة الجزائر.

د- **المساعدة التشريعية:** يسمح لخلية معالجة الاستعلام المالي من خلال عملها الميداني في مجال الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، اكتشاف نقاط الضعف في النظام البنكي والفراغات والنقائص التي تعتري النصوص القانونية والتنظيمية، مما يمكن لها إعداد مسودة قانون أو تنظيم أو اقتراح إجراءات تكون الغاية منها الوقاية ومكافحة جريمة تبييض الأموال.

ثالثا: رقابة محافظ الحسابات

حسب قانون النقد والقرض فإن الرقابة الخارجية البنكية في الجزائر، تتمثل أساسا في نوعين من الرقابة هما الرقابة القانونية والرقابة المؤسساتية، وتتمثل الرقابة القانونية في رقابة محافظ الحسابات الذي يعد حسب المادة 22 من القانون10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

يعتبر وجود محافظ الحسابات كجهة رقابية خارجية أساسية لدعم الرقابة البنكية لكشف مواقع الضعف في أداء البنوك لتحقيق الاستقرار المالي، من خلال العلاقة التبادلية والتعاونية بين محافظ الحسابات والأطراف الفاعلة الأخرى بما فيهم بنك الجزائر، ويضطلع محافظ الحسابات حسب المادتين 23 وَ 24 من القانون 10-01 بالمهام التالية: (قانون رقم 10-01، 2010)

- يشهد بصحة وانتظام الحسابات السنوية ومطابقتها تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذلك بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد اكتشفه قادر أن يعرقل نشاط المؤسسة؛
- يصادق على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة.

كما يتعين على محافظي الحسابات للبنوك زيادة على التزاماتهم القانونية حسب المادة 112 من القانون 23-09 القيام بالمهام التالية: (قانون رقم 23-09، 2023)

- أن يعلموا فورا المحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقا لهذا القانون والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامه؛
- أن يقدموا لرئيس اللجنة البنكية تقريرا حول المراقبة التي قاموا بها، ويجب أن يسلم هذا التقرير في أجل أربعة أشهر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية؛
- أن يقدموا للجمعية العامة تقريرا خاصا حول أية تسهيلات ممنوحة من المؤسسة لأحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المذكورة في المادة 115 من هذا القانون. أما فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها في الجزائر؛
- أن يرسلوا إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة؛
- أن يزودوا اللجنة المصرفية بأي وثيقة أو معلومة أخرى تراها مفيدة.

ويرتكز العمل الرئيسي لمدقق حسابات البنك على التأكد من أن الحسابات الختامية للبنك تعطي صورة صحيحة وصادقة عن المركز المالي، وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

- التحقق من تطبيق القوانين والأنظمة في حسابات البنك؛
- التحقق من أن الميزانية تعبر بصدق عن المركز المالي للبنك في ختام السنة المالية؛
- الإشراف على مختلف عمليات الجرد وإجراءاته وطريقة تقييم الأصول؛
- مواجهة الأخطار المتوقعة بتخصيص مؤونات لقيم الأصول؛

- التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وخطواته؛
- التحقق من القوائم المالية ومدى تطابقها مع معايير المحاسبة.

مما سبق يظهر أن المهام التي أعطيت لمحافظ الحسابات القيام بها من شأنها ضمان صحة الوضعية المالية للبنوك وشفافيتها، وبالتالي ضمان استقرار الاقتصاد الوطني ككل، لذلك وجب عليه أثناء ممارسة الصلاحيات المعهود بها اليه على مستوى البنك اتباع الآليات المقررة قانونا بالتنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى المخولة لسلطة الرقابة على القطاع البنكي (اللجنة البنكية، أجهزة الرقابة الداخلية للبنك).

يمكن للجنة البنكية في حالة إخلال محافظي حسابات البنوك لمهامهم المنصوص عليها في القانون 23-09 ونصوصه التطبيقية: (قانون رقم 23-09، 2023)

- إخطار المجلس الوطني للمحاسبة بصفتها الهيئة المخولة بتطبيق الإجراءات التأديبية؛
- المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لمدة ثلاث سنوات مالية؛

لا يمكن منح محافظي الحسابات بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي قرض من قبل البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة لمراقبتهم.

يطبق الإجراء المنصوص عليه في المادة 127 في المجال التأديبي.

رابعا: السلطات الأخرى المساهمة في الرقابة على القطاع البنكي

يمكن أن نتداخل سلطات أخرى لتساهم في الرقابة في القطاع البنكي وفي تنويع أساليب الرقابة التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وهي:

أ- **الوزارة المالية:** تظهر علاقة وزير المالية باللجنة البنكية من خلال استحداث عضوية ممثل عن وزير المالية في تشكيلة اللجنة البنكية التي تعتبر جهازا رقابيا، وكذلك تنسيق رقابة المفتشية العامة للمالية باللجنة البنكية باعتبارهما يساهمان في الرقابة على البنوك والمؤسسات التي تعتبر مؤسسات عمومية اقتصادية، خاصة البنوك التي تملك الدولة رأسمالها بالكامل.

ب-**مجلس المحاسبة:** يعتبر هيئة من هيئات الرقابة البعدية على مالية المؤسسات العمومية وعلى المال العام، وتخضع لرقابة مجلس المحاسبة البنوك العمومية والخاصة التي تملك فيها الدولة والجماعات الإقليمية أو المؤسسات أو الشركات أو الهيئات الأخرى مساهمة

بأغلبية في رأس المال، وذلك بنص المادة 83 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، باعتبارها مؤسسات عمومية اقتصادية، وبالتالي تخضع إلى رقابة مجلس المحاسبة.

ج- **رقابة إدارة الضرائب:** حسب المادة 83 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض فإن البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري يجب أن يجب أن تؤسس على شكل شركة مساهمة، وبالتالي تخضع للضريبة حسب قواعد القانون العام، لهذا فإن الضرائب التي تخضع لها البنوك هي: الضريبة على أرباح الشركات(IBS)، الرسم على القيمة المضافة(TVA)، الرسم على النشاط المهني (TAP) ، الضريبة على الأجور ودفع الاشتراكات الناتجة من نظام الضمان الاجتماعي، الرسم على التكوين والتعلم(TFA)، وكذلك الرسم على العقار.

د- **وكالات التخطيط الدولية:** تتمتع وكالات التنقيط الدولية بأهمية كبيرة في مجال مراقبة المؤسسات الاقتصادية بما فيها البنوك والمؤسسات الدولية، فهي تملك استقلالية كبيرة سواء التقنية أو السياسية أكسبتها سمعة فريدة من نوعها، وتلعب دورا رئيسيا في إعادة تمويل البنوك وتشكل مصدرا إعلاميا بالنسبة لمسيري البنوك والسلطات على حد سواء. وتوجد على المستوى الدولي ثلاث وكالات دولية كبيرة تمثل 80 بالمائة من السوق العالمية للتنقيط هي:

-Standard and poor's -Moody investor service -Fitch rating

الشكل رقم (11): الهيئات التدقيق الخارجي للبنوك في الجزائر

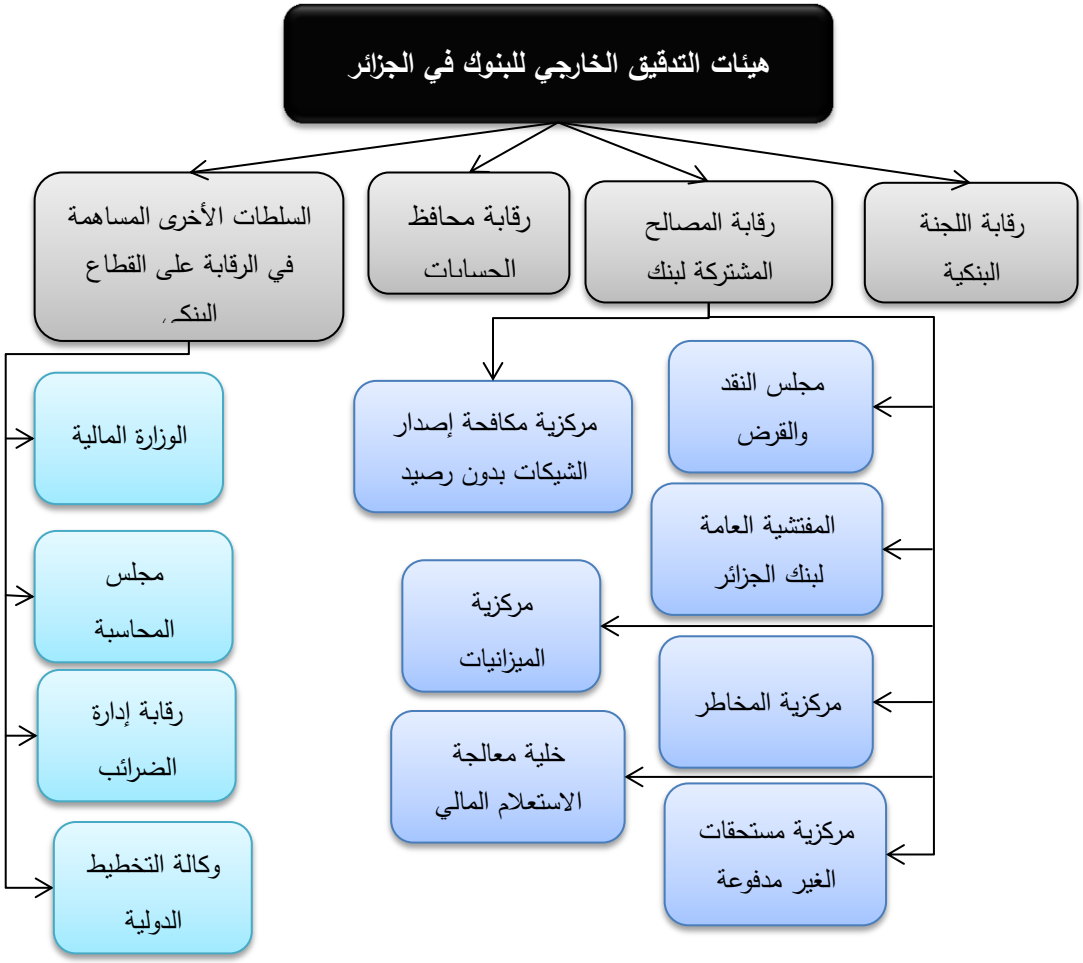

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

الأسئلة

السؤال الأول: مما تتكون رقابة اللجنة البنكية؟

السؤال الثاني: من المسؤول عن تعيين أعضاء اللجنة البنكية؟

السؤال الثالث: كيف تتم عملية الرقابة من طرف اللجنة البنكية؟

السؤال الرابع: ما هي المهام التي يقوم بها مجلس النقد والقرض؟

السؤال الخامس: مما يتشكل مجلس النقد والقرض؟

السؤال السادس: ما الدور الذي تقوم به المفتشية العامة لبنك الجزائر؟

السؤال السابع: ما الهدف من وضع خلية معالجة الاستعلام المالي؟

السؤال الثامن: ما الهدف الرئيسي الذي يقوم به محافظ الحسابات أثناء عملية التدقيق في البنك؟

السؤال التاسع: كيف يتم تدقيق حسابات البنك من طرف محافظ الحسابات؟

السؤال العاشر: ما الهدف من انشاء مركزية الميزانيات؟

السؤال الحادي عشر: أكمل العبارات التالية:

- .....: يعتبر هيئة من هيئات الرقابة البعدية على مالية المؤسسات العمومية وعلى المال العام.
- .....: تكلف بجمع ومعالجة وحفظ المعلومات حول القروض البنكية: وإعادتها إلى المؤسسات البنكية بعد كل عملية مركزة.
- مفتشية الرقابة الخارجية: تعتبر الجهة المكلفة بتنظيم عملية .....و.....، عن طريق المراجعة والتحقق من المحاضر والتقارير والوثائق التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.
- .....: تعتبر الهيئة الأساسية المشرفة والمراقبة لعمل البنوك والمؤسسات المالية.
- .....: يتولى مهام تحديد المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها.
- .....: هي إحدى المديريات العامة لبنك الجزائر.

المحور الثامن: التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر البنكية

تتعرض الأنشطة والإجراءات البنكية للكثير من المخاطر، وتركها بدون عملية تدقيق ومراقبة سيؤدي بخطر فقدان الزبائن لودائعهم وفقدان البنوك لرؤوس أموالهم، وبالتالي إمكانية الإفلاس، ولذا أوجب ضرورة وجود وحدات تقوم بمهمة التدقيق من داخل البنك أو خارجه على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل البنك.

أولا: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

حدد معهد المدققين الداخليين الأدوار الرئيسية والوظيفية التي ينبغي على التدقيق الداخلي القيام بها فيما يتعلق بإدارة المخاطر، والمهام الواجب تجنبها عند تدقيق إدارة المخاطر المتمثلة في: (Institut Français des Auditeurs et Contrôleurs Internes، 2015)

1- **الأدوار الرئيسية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:** تتمثل هذه الأدوار في العناصر التالية:

- تقديم ضمانات حول سير عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم ضمانات تأكد أن المخاطر تقيم بطريقة ملائمة؛
- تقييم عمليات إدارة المخاطر؛
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.

2- **الأدوار الوظيفية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:** يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تسهيل عملية إدارة المخاطر؛
- مساعدة الإدارة في عملية الاستجابة للمخاطر التي تواجهها؛
- تنسيق عملية إدارة المخاطر؛
- تعزيز عملية الإبلاغ عن المخاطر؛
- تحديث وتطوير إطار إدارة المخاطر؛
- تحسين عملية تنفيذ إدارة المخاطر؛
- المساعدة في تحديد استراتيجية إدارة المخاطر مع موافقة مجلس الإدارة.

3- **الأدوار المرفوضة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:** هناك مجموعة من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المتمثلة في:

- تديد مستوى قبول المخاطر؛

- تحديد مسار إدارة المخاطر؛
- إدارة تأمين المخاطر؛
- اتخاذ قرارات متعلقة بالاستجابة للمخاطر؛
- تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن مجلس الإدارة؛
- تحمل مسؤولية إدارة المخاطر.

ثانيا: تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك

هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات البنك، و ما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم.

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي بالخطوات التالية: (حماد، 2007)

1- **مراجعة أهداف وسياسة إدارة المخاطر**: تتمثل هذه الخطوة في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها البنوك، والتعرف على أهداف البرنامج، حتى لو لم يكن لدى البنك سياسة إدارة المخاطر رسمية ومكتوبة فإن تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا، وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للبنك. ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد البنك المالية وقدرته على تحمل الخسائر المعرض لها وذلك بهدف ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد البنك المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها. وعلى العموم إذا كانت الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة البنك فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياستها أكثر ملائمة.

2- **التعرف وتقييم التعرض للخسارة:** هي التعرف على احتمالية تعرض البنك للمخاطر والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات تدقيق إدارة المخاطر هي نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال أو تجاهل تعرضات رئيسية ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي

لها بأنسب البدائل. أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي عليه التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

3- **تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل):** يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل البنك مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها أو الاحتفاظ بها.

4- **تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:** هي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة مراجعة تدابير التحكم في الخسارة.

ونص معهد المدققين الداخليين في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد ضمن المعيار رقم 2120 الخاص بإدارة المخاطر على العناصر التالية: (معهد المدققين الداخليين)

- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عملية إدارة المخاطر والمساهمة في تحسين إجراءاتها من خلال العناصر التالية:
  - ✓ أهداف البنك تساند رسالته وتساهم في تحقيقها؛
  - ✓ المخاطر المرتفعة يتم تحديدها وتقييمها؛
  - ✓ عملية التعامل مع المخاطر يتم انتقاؤها بشكل ملائم، حيث يكون مستوى المخاطر في انسجام وقابلية البنك للمخاطر؛
  - ✓ المعلومات ذات الصلة يتم التقاطها وإبلاغها في الوقت المناسب، حيث يتسنى للموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة الاطلاع على المسؤوليات الموجهة لهم.
- ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم مخاطر البنك المتعلقة بالحوكمة، العمليات وأنظمة المعلومات من خلال:
  - ✓ تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك؛
  - ✓ موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات العملية؛
  - ✓ فعالية وكفاءة العمليات والبرامج؛
  - ✓ حماية الأصول؛
  - ✓ الامتثال للقوانين واللوائح، السياسات والإجراءات والعقود.

- يجب على نشاط التدقيق الداخلي القيام بتقييم حدوث عمليات احتيال وكذا كيفية إدارتها؛
- تحديد المخاطر ذات الصلة بالمهمات وكذا الانتباه للمخاطر المرتفعة؛
- استعمال معارفهم المكتسبة عن المخاطر خلال قيامهم بالمهام الاستشارية في تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- مساعدة الإدارة في وضع أو تحسين عملية إدارة المخاطر.

5- **التقرير والتوصية بإدخال تغييرات بتحسين البرنامج:** يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ثم يرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة التدقيق وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

ثانيا: علاقة التدقيق بإدارة المخاطر

هناك توافق بينهما على توجيه نماذج عملياتها بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما، وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدقيق البيانات والمعلومات مع كلا الطرفين، فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر في البنك، وتسمح لها بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر.

وتظهر مستويات العلاقة بينهما من خلال الخمس العناصر التالية التي تعبر عن مراحل تدقيق إدارة المخاطر في البنوك:

1- **مرحلة تخطيط عملية التدقيق:** يتم في هذه المرحلة تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية، وبناء دليل المخاطر، وكذا يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعملية التدقيق الداخلي تقييم مواضيع التدقيق من منظور المخاطر.

2- **مرحلة التنفيذ:** يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

3- **مرحلة أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك، وتقديم توصيات بخصوص خطر معين.

4- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق، وتتضمن تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق، وهنا تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

5- **مرحلة المتابعة:** يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر، حيث تهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل تعرض البنك للخسارة. وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عمليتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

ثالثا: دور التدقيق في الحد من المخاطر البنكية

للتدقيق دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حلة تحققها فعلا، وكذا التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة. وعليه قد يتضمن دور المدقق على العناصر التالية:

- التركيز على الأخطاء الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة؛
- مراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل البنك؛
- منح الثقة في إدارة المخاطر؛
- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر؛
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطاء وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والتدقيق؛
- تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية.

ومن أهم المخاطر التي يتولى المدقق تقييمها والمشاركة في تحليلها وإدارتها العناصر التالية:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية؛

- الفشل في اتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين؛
- ضياع الأصول؛
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

كما حدد معهد المدققين الداخليين الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للتدقيق أن يمارسها في عملية إدارة المخاطر، والإجراءات التي يجب عليه أن لا يمارسها، ويبين المعهد هذه الأدوار والإجراءات للتدقيق كما يلي:

1- **الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق فيما يتعلق بإدارة المخاطر**: تتمثل في:

- تقديم تأكيد للبنك حول فعالية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛
- تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- مراجعة عملية إدارة المخاطر.

2- **الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق فيما يتعلق بإدارة المخاطر**: تتمثل في العناصر التالية:

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد المخاطر؛
- تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر؛
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوجيهها؛
- المحافظة على إطار عملية المخاطر وتطويره؛
- تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر؛
- تطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

3- **الدور المفروض لإدارة التدقيق في إدارة المخاطر**: تتمثل في:

- تحديد المخاطر الجوهرية، تنفيذ عملية إدارة المخاطر واخضاعها لسيطرتها؛
- إدارة التأمين على المخاطر؛
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر، تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر.

رابعا: أنظمة قياس المخاطر والنتائج

حسب نظام رقم 11-08 فإنه يجب على البنوك وضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر التي تسمح بتقدير تحليل وقياس المخاطر بطريقة عرضية ومستشرفة. كما تسمح بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتقيم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها اعتمادا على عوامل داخلية كطبيعة النشاطات الممارسة أو نوعية الأنظمة الموجودة، وعوامل خارجية كالمحيط الاقتصادي أو الأحداث الطبيعية. ويجب أن تكون هذه الخريطة: (النظام رقم 11-08، 2011)

- معدة طبقا لصنف النشاط أو المهنة؛
- تسمح بتقييم المخاطر التي يمكن التعرض لها لنشاط تبعا للتوجيهات المتخذة من الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة؛
- تحدد العمليات التي يجب اتخاذها من أجل الحد من المخاطر التي يمكن التعرض عن طريق عمليات تهدف إلى تدعيم أجهزة الرقابة الداخلية وأنظمة قياس ومراقبة المخاطر؛
- تحدد وتحسن مخططات استمرارية النشاط.

1- **نظام انتقاء وقياس مخاطر القرض:** يجب أن يأخذ تقييم مخاطر القرض بعين الاعتبار العناصر التي تتعلق بالوضعية المالية للمستفيد وقدرته على السداد، وعند الاقتضاء الضمانات المحصل عليها. كما يسمح نظام قياس مخاطر القرض بتحديد المخاطر وقياسها وجمعها التي تبرز من خلال مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية التي يتعرض بسببها البنك للخطر المترتب عن عجز الطرف المقابل.

2- **نظام قياس المخاطر ما بين البنوك:** يتضمن هذا النظام مجموعة من الحدود ونظام تسجيل ومعالجة المعلومات التي يسمح بالحصول لكل طرف مقابل على تجميع القروض الممنوحة والاقتراضات المتحصل عليها وإجراءات متابعة ورقابة الحدود الموضوعة.

3- **نظام قياس السيولة:** يستند هذا النظام على تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة ودرجة تحمل خطر السيولة، وعلى وضع تقديرات وإحصاء مصادر التمويل.

4- **نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي:** يسمح بتقدير خطر معدل الفائدة الإجمالي وضمان متابعته وتوقع التصحيحات المحتملة عند الضرورة.

5- **نظام قياس مخاطر الدفع:** خاصة فيما يتعلق بعمليات الصرف، ولذلك عليها السهر على تقدير مختلف مراحل عملية الدفع.

6- **نظام قياس مخاطر السوق:** يجب أن تضع البنوك خاصة إذا كانت عملياتها معتبرة في الأسواق المالية وسوق الصرف المنجزة لحسابها الخاص أنظمة خاصة لضمان قياسها ومتابعتها ورقابتها، وعليه فإنها يجب القيام بالعناصر التالية:

- حساب نتيجة عملياتها المترتبة عن محفظة التفاوض؛
- قياس تعرضها لمخاطر الصرف حسب العملات الصعبة مع حساب نواتجها؛
- تقدير مخاطر الدفع للطرف المقابل والدفع عند التسليم على عملياتها المتعلقة بالصرف أو على الأدوات المالية؛
- تقييم خطر تغير سعر كل أداة مالية بحوزتها.

الأسئلة

السؤال الأول: كيف يتم تقييم وتدقيق إدارة المخاطر؟

السؤال الثاني: ما دور الذي يؤديه التدقيق للتقليل من المخاطر البنكية؟

السؤال الثالث: ما علاقة التدقيق بإدارة المخاطر؟

السؤال الرابع: أكمل العبارات التالية بالكلمات المناسبة:

- مرحلة .....عملية التدقيق: يتم فيها تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية.
- التعرف وتقييم .....: هي التعرف على احتمالية تعرض البنك للمخاطر والتقنيات المستخدمة في ذلك.
- يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم ..... أو .....
- مرحلة .....: تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق.
- مرحلة .....: هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

السؤال الخامس: ما هو دور التدقيق الذي حدده معهد المدققين الداخليين للتقليل من المخاطر؟

المحور التاسع: الهيئات الدولية للتدقيق والمراقبة التقنية للبنوك

سنتطرق في هذا المحور إلى تعريف الهيئات الدولية للتدقيق، ثم إبراز مهامها، وفي الأخير يتم عرض مختلف الهيئات الدولية التي تهتم بمهنة التدقيق.

أولا: تعريف الهيئات الدولية للتدقيق

تعرف الهيئة أو الجمعية المهنية على أنها تنظيم من الممارسين للمهنة، يمكنهم من خلاله الحكم على الكفاءة المهنية النسبية لبعضهم البعض، ويمكن من خلاله القيام ببعض الوظائف الاجتماعية التي لا يمكن للممارسين القيام بها إذا كان كل منهم يعمل بصفة مستقلة عن الآخرين.

وتعرف الهيئات المهنية للتدقيق على أنها تلك الجمعيات التي تقوم على خدمة مجتمع المهنة الواحد، وإصدار النشرات الدورية وإقامة الندوات العلمية، كما تقوم على تنمية مهارات المدققين من خلال جلب كل جديد في المهنة، كما تعمل على تقديم العون للمهنيين وحمايتهم اتجاه أي أطراف خارجية.

ثانيا: مهام الهيئات الدولية للتدقيق

تقوم مختلف الهيئات الدولية في إطار تنظيم مهنة التدقيق بالعديد من الوظائف أهمها: (حسام، 2022)

- وضع دستور خاص بالأخلاقيات المتعلقة بمهنة التدقيق ينظم علاقة عضو المهنة بالزبائن والزملاء والمجتمع، وينظم تأديب الخارجين على قواعد السلوك المهني السليم؛
- وضع معايير محددة لدخول مهنة التدقيق من حيث المؤهلات العلمية والمهارات اللازمة، ووضع معايير للممارسة المهنية والزام الأعضاء باتباعها؛
- المساعدة في تأهيل الأعضاء للعمل بالكفاءة المهنية الواجبة من خلال وضع برامج لتعليم وتدريب الأعضاء، وقياس أدائهم واستمرار عملية التعليم المهني؛
- تدعيم مجال الدراسة، وذلك بإجراء الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات والمحاضرات، وإصدار الكتب والدوريات والمنشورات، حيث من خلال هذه الوسائل يمكن للهيئة المهنية للتدقيق نشر المعرفة بين أعضاء المهنة وإعلامهم بأحدث التطورات الحاصلة في مجال التدقيق؛

- العمل كمجموعات من أجل صياغة القوانين والسياسات التي تؤثر في مهنة التدقيق، وتنظيم علاقاتها بمختلف الجهات والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية في الداخل والخارج.

ثالثا: الهيئات المصدرة للمعايير الدولية للتدقيق

من أهم الهيئات الدولية التي تقوم بإصدار معايير دولية للتدقيق هي:

1- **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين:** هو منظمة مهنية للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة، أنشئ سنة 1887، ولقد صادقت ولاية نيويورك على أول قانون سنة 1896 لتجديد المؤهلات المطلوبة للمحاسب القانوني المعتمد. ويقوم هذا المعهد بوضع المعايير الأخلاقية للمهنة ومعايير التدقيق الأمريكية لتدقيق حسابات الشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية وغيرها، ويضم المعهد حاليا أكثر من 428 ألف عضو في 130 دولة.(https://en.wikipedia.org/wiki/American_Institute_of_Certified_Public_Accountants, 2025)

2- **الاتحاد الدولي للمحاسبين:** هو منظمة عالمية مكرسة لخدمة المصلحة العامة، تأسس في عام 1977 في ميونيخ بألمانيا، نتيجة اتفاقية بين 63 منظمة محاسبية تمثل 49 دولة مختلفة، مقره بنيويورك، وبدأ أعماله بصورة فعلية في عام 1978، حيث كان الغرض منه تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق وتمكينها من توفير خدمات مستمرة وبمستوى رفيع لصالح المستفيدين، وذلك من خلال التعاون مع منظمات الأعضاء والمنظمات الإقليمية للمحاسبين والمدققين والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد بلغ عدد الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين 180 عضو وشريكا يمثلون 135 دولة حول العالم. (https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose, 2025)

أ- **مكونات الاتحاد الدولي للمحاسبين:** تتكون من العناصر التالية:

- **الأعضاء:** العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين متاحة للمنظمات المحاسبية في الدول المختلفة سواء كانت هذه المنظمات تنظم بواسطة القانون أو عن طريق الإجماع العام في الدول كمنظمات قومية هامة.
- **الجمعية:** تتكون من الأعضاء الممثلين للمنظمات المحاسبية، حيث يمثل كل منظمة عضو واحد، وتقوم هذه الجمعية باختيار مجلس للاتحاد وانشاء أسس المساهمات المالية للأعضاء، بالإضافة إلى أنها تتبنى التغيرات في النظام الأساسي للاتحاد.

- **المجلس:** يتكون من ممثلي الدول، حيث يتم اختيارهم عن طريق الجمعية، وتقع على المجلس مسؤولية تنفيذ عمل الاتحاد وذلك بتطوير وإصدار الإرشادات وإجراءات التشغيل لتحقيق هذا الغرض، كما يقوم المجلس في سبيل ذلك بتعيين لجان تنفيذية من الأعضاء لتنفيذ السياسات والقرارات.
- **لجان المجلس:** يتم تنفيذ برامج عمل المجلس بشكل أساسي من قبل مجاميع عمل أو بواسطة إحدى اللجان الفنية الدائمة المتمثلة في: لجنة التعليم، لجنة السلوك المهني، لجنة المحاسبة المالية والإدارية، لجنة تكنولوجيا المعلومات، اللجنة الدولية لمهنة التدقيق، لجنة العضوية، لجنة القطاع العام.

ب-**مهام الاتحاد الدولي للمحاسبين:** يقوم بالمهام التالية:-(https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose, 2025)

- تحديد متطلبات ومكونات برامج التعليم والتدريب، التطوير المهني؛
- اقتراح وتطوير معايير التدقيق الدولية؛
- اقتراح وتطوير قواعد السلوك المهني؛
- تقييم وتطوير أساليب المحاسبة الإدارية؛
- تجميع وتحليل البيانات وإجراء البحوث والدراسات حول سبل تطوير إدارة مكاتب التدقيق؛
- القيام بالدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالمهنة مثل: المسؤولية القانونية للمدققين؛
- إصدار الدوريات كوسيلة لتبادل الآراء والأفكار بين المهتمين بالمهنة؛
- تشجيع وتقوية العلاقة مع مختلف الفئات التي تستخدم القوائم المالية؛
- التعاون مع الهيئات القطرية والإقليمية والمساعدة في نشر مثل هذه الهيئات؛
- تنظيم عملية تبادل المعلومات في مجال تقنية وتطوير المعلومات؛
- التنظيم والإشراف على الاجتماعات الدورية لأعضاء الاتحاد؛
- تشجيع الراغبين في الدخول إلى الاتحاد والمشاركة في نشاطاته والتعريف بها.

3- **مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد:** هو الهيئة المهنية المختصة في إصدار وتبويب، شرح وتعديل المعايير الدولية للتدقيق بالنيابة عن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، وقد كان يسمى هذا المجلس سابقا بلجنة ممارسات التدقيق الدولية، وحاليا يقوم هذا المجلس بخدمة المصلحة العامة من خلال وضع معايير التدقيق والتأكيد الدولية والوطنية، كما يهدف كذلك

لتعزيز واتساق الممارسة في جميع أنحاء العالم، وتعزيز ثقة الجمهور في معايير التدقيق والتأكيد العالمية.

يتم اختيار أعضاء هذا المجلس لمدة خمس سنوات من ممثليهم، تعينهم منظمات الدول الأعضاء التي يختارها مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين لعضوية مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد، وتبدأ إجراءات العمل باختيارها مواضيع من أجل الدراسة التفصيلية بعد أن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض، حيث يقوم المجلس بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية بدراسة المعلومات الأولية التي تكون على شكل بيانات وتوصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، ومن ثم تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة، وبعدها يقوم المجلس بتوزيع المسودات لإبداء المنظمات الأعضاء آرائهم ومن ثم تعدل اللجنة مسودة العرض بالشكل المناسب بعدما تتلقى تلك التعليقات، وتقوم بدراستها والتصويت عليها بحسب الأغلبية، وعند إصدار البيان يحدد تاريخ سريانه. (https://www.iaasb.org/, 2025)

لقد قام المجلس بصياغة وإصدار مجموعة من المعايير لتكون أداة لعمل المدقق، بحيث تمده بالإرشادات والمفاهيم والإجراءات التي تساعده في إنجاز مهامه بالكفاءة مهامه بالكفاءة والجودة اللازمة، كما تساعد هذه المعايير في توفير نوع من الانسجام والتوافق في خدمات التدقيق والخدمات ذات العلاقة في مختلف أنحاء العالم، وقد تم تبني هذه المعايير من قبل معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين.

إن هذا المجلس ملتزم بتطوير مجموعة من المعايير الدولية المقبولة بشكل عام على نطاق العالم، ولدعم هذا الهدف يعمل هذا المجلس بشكل تعاوني مع واضعي الأنظمة الوطنية، ويقوم بدور قيادي في المشاريع المشتركة معهم وذلك لزيادة التوافق بين المعايير الوطنية والدولية وتحقيق القبول لمعايير هذا المجلس.

4- **معهد المدققين الداخليين:** هو الهيئة المسؤولة عن إصدار معايير التدقيق الداخلي، حيث تأسس سنة 1941، وهو عبارة عن جمعية مهنية دولية يقع مقرها الرئيسي في Lake Mary بفلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تطور الهيكل التنظيمي له حيث تشكل عند نشأته من رئيس للمعهد ونائبه وأمين للخزينة وعضوية تضم 24 عضو مهني فقط، وفي عام 1957 وصل عدد الأعضاء إلى 3700 عضوا، وفي عام 2008 وصل عدد

الأعضاء إلى 150 ألف عضو في 165 دولة حول العالم، ثم ارتفع عدد الأعضاء إلى 214 عضو يمثلون أكثر من 170 دولة حول العالم.

يسعى هذا المعهد إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دعم وتطوي الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي في المؤسسات التي يعمل بها المدققون الداخليون؛
- تقديم إطار مهني متكامل يساهم في تطوير معايير وإرشادات وبرامج مهنة التدقيق الداخلي؛
- الترويج لمهنة التدقيق الداخلي، وإبراز دورها في إدارة الخطر والحوكمة؛
- تدريب المدققين الداخليين الممارسين؛
- نشر وتبادل خبرات المدققين الداخليين في جميع أنحاء العالم.

كما يقدم الشهادات المهنية التالية:

- شهادة المدقق الداخلي المعتمد؛
- شهادة التقييم الذاتي في مجال الرقابة؛
- شهادة المدقق الداخلي الحكومي؛
- شهادة المدقق الداخلي للمؤسسات المالية.

5- **الاتحادية الأوروبية لمعاهد التدقيق الداخلي:** تهدف لأن تكون الصوت الموحد لمهنة التدقيق الداخلي في أوروبا وتعزيز دور التدقيق الداخلي والحوكمة الرشيدة للشركات من خلال التعامل مع الاتحاد الأوروبي والبرلمان والمفوضية الأوروبية، وأي جهات تنظيمية وجمعيات أوروبية أخرى تمثل أصحاب المصلحة الرئيسيين.

بدأت الاتحادية عملها في سنة 1980، وكانت تضم كل من البرتغال وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إيرلندا والنرويج، وفي سنة 2001 تم إنشاء الكيان القانوني لها كمنظمة دولية غير ربحية مقرها في بروكسل ، وحاليا هذه الاتحادية تضم حوالي 34 دولة.

تعمل الاتحادية بالتنسيق مع معهد المدققين الداخليين وذلك بهدف تعزيز الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في دول أوروبا. كما أنها تضم عدة لجان منها: لجنة التأمين التي تعمل على تعزيز الكفاءة المهنية لوظيفة التدقيق الداخلي في قطاع التأمين الأوروبي من خلال تبادل

المعرفة بين المعاهد الأعضاء والمهنيين، وتبدي اللجنة رأيها في الإرشادات والأوراق التنظيمية ذات الصلة.

الأسئلة

السؤال الأول: ما هو دور الهيئات الدولية للتدقيق؟

السؤال الثاني: مما يتكون الاتحاد الدولي للمحاسبين؟

السؤال الثالث: ما هي المهام التي يقوم بها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين؟

السؤال الرابع: في أي سنة تم انشاء الاتحاد الدولي للمحاسبين؟ وأين مقره؟

السؤال الخامس: ما الفرق بين مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد ومعهد المدققين الداخليين؟

السؤال السادس: ما الهدف من الاتحادية الأوروبية لمعاهد التدقيق الداخلي؟

السؤال السابع: ما الهدف من معهد المدققين الداخليين؟

السؤال الثامن: ماذا يقصد بمعهد المدققين الداخليين؟

السؤال التاسع: ما هي المهام التي يقوم بها مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد؟

الخلاصة:

لجأت البنوك إلى استعمال الرقابة والتدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي كوسيلة رقابية للتحقق من الأحداث الاقتصادية وبياناتها المالية، وذلك ما ألزم المدققين بتطوير معارفهم في المجال البنكي من أجل فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المالية في البنوك كونها تختلف نوعا ما عن باقي المؤسسات من جهة، وكون النشاط البنكي يتصف بدرجة كبيرة من المخاطرة وتعقد العمليات من جهة أخرى.

لذا فالتدقيق البنكي يؤدي دورا كبيرا في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وفق إبراز رأيه الفني المحايد كوحدة واحدة في صدق وعدالة الأحداث الاقتصادية للبنك من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بتدقيق مدى تطبيق البنك للقواعد الحمائية السارية في قانون دولة نشاط ذلك البنك للوقوف على قدرته في التصدي للمخاطر البنكية لضمان استمرار نشاطه.

قائمة المراجع:

1- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (المشاكل والمسؤوليات والأدوات والخدمات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

3- أحمد محمد نور، مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

4- ألفين أريتر، جيمس لوبك، المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2009.

5- بوحفص رواين، التدقيق البنكي، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2024.

6- عبد العزيز لطفي جاد هلا، النظام المحاسبي البنكي بين المخاطر والصعوبات في إجراءات المراجعة في العمليات البنكية ونظام الرقابة الداخلية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر 2017.

7- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015

8- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2012.

9- هادي التميمي، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

10- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

11- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد السريا، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

12- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

13-محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسات التطبيقية)، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014.

14-محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية (المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

15-خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

16- شرف الدين نوي عمر أقاسم، دور التدقيق البنكي في الزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاقية بازل II، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد2، 2019.

17- حسام كراش، محاضرات في التدقيق والمراقبة التقنية في شركات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، سطيف، 2022.

18- زقيب خيرة، الإطار العملياتي والإجرائي لتنظيم وتنفيذ عملية التدقيق، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد01، 2019.

19- صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أبو ظبي، 2010.

20-معهد المدققين الداخليين، المعايير الدولية لممارسة المهنية لتدقيق الداخلي Récupéré sur . https://www.theiia.org/globalassets/site/standards/editable-versions/global-internal-audit-standards-arabic.pdf.

21-قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

22-النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد47.

23-أمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52.

24-قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، متعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42

25-قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/08/Loi-monetaire-et-bancaire-a-publier2.pdf، 2026/02/04، 20:00.

26-الوزارة المالية ، المقرر رقم 77، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، 2018.

27-الوزارة المالية، المقرر رقم 002، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، 2016.

28-الوزارة المالية، المقرر رقم 150، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، 2016.

29-الوزارة المالية، المقرر رقم 23، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، 2017.

30- www.ifac.org/system/files/publication/files/IAASB-2020-Hanbook-Volume-1 et 2 et 3, pdf. (s.d.).

31- https://en.wikipedia.org/wiki/American_Institute_of_Certified_Public_Accountants, (2025, 09 15).

32- https://www.iaasb.org/, (2025, 9 17).

33- https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose, (2025, 09 15).

34- New, Y, Guide to Using ISAs in the Audits of Smalland Meduim-Seized Entities Volume I – Core Concepts Third Edition, USA, 2017

35- Fowzia, R.. Assessing co-operation between internal auditor and external auditor: an empirical study on listed banks in bangladesh. Quarterly Journal of the Institute of Chartered Accountants of Bangladesh, Vol. 64. 2017

36- ZAAFRANE Mansouria, L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire Cadre de référence des banques algériennes, Revue les cahiers du POIDEX, N°06 / Septembre 2016.

37- Institut Français des Auditeurs et Contrôleurs Internes, Manuel d'audit interneAméliorer l'efficacité de la gouvernance, du contrôle interne et management des risque, EYROLLES Edition d'organisation, Paris, 2015.